

شرح المعالم

طريقه امر

قيد

اوراق

عدد

۱۱۸

۱۱۷

سطر
عدد
۲۶

T. C.
ISTANBUL
Fatih Kütüphanesi.
SAYI

كلمة قول الناس هذا محمد
عليه السلام عليه السلام
عنه الغفارين عليه السلام

لما شرح العالم يشعل على ما تروى وتسع مسائل
من اصول الدين

فما علم ان الغسل على وجه الكفا لا يكون

الآفتاء ووجودك ليس بموذن ابدا لا يكون المناجاة به فاذا كان
كذلك فاجهد اليه عون الملك انعام ويصل الى عالم النجاة بعد الفناء
قبل الموت الا اضطر اري ويكذب اعين المناجاة واعلم ان ظهور
الآيات في الدنيا والآخرة بالحق بموجبه

قوله تعالى ان الذين يبايعونك
انما يبايعون الله عز وجل فوقي ايديهم
من اسرار الوضوء

اجمع جرمه و العود الى امساح الاستعمال
وذهب الى ثوب القديس الاجازة انتقالها من
الى غيرها و تمسكوا فيه بان حرارة النار
والجسم انك مثل رطل في ما يما والسا والسا
وفده ط لان لظلم في ما يما و ربه
شخص اخر من الاراء او الراء كدنه الحق
الحقا عندنا بطريق العاد عقيب
الحاورة و يفيض من القول الراء
الانقال عندنا بطريق العاد عقيب
عقيب الاستعداد لصدور

فعلوه فلا تعلم ان النفس لا تفر من الآيات
جسمانية بل تجد بؤسها ورونها وفسادها
بعض ضوايق العادة كالخفة والكرامة والسحر من
القبيل على ما صرحوا به على فو كشي السمر وانا الله

هذا قاله الامام جعفر الصادق رضي الله عنه
راعي معهم في ان يحسدوا الاول
- او ثانيا

قیمت

۲۵

五

فصل ۱۹

74

بفتح الهمزة

مناقش اولیہ باب فی افتاد
صدا / مناقش
نفس عین اما ہی کما شکی اقتدی
صدا / نفس
نفس عین تلمیذ او لای
صدا / اما ہی کما شکی
مصباح شریف تلمیذ محسنه
صدا / قد یوح ارد علی
خنده مجموعہ اوفغ صیب
من الایضاً صد اقتدی

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

کتاب شرح معالم العقائد عند العرب
بشمول مسند الامام الرازي ما في مسائل
سوى ما ورد في كتابه المذكور

علم الحروف هو باحث في وجهه الاستنباط المتكامل
 في البحث عن الحكيم الأبرار والقبض ومبادئ
 في كشف كوكب غم الذهب والاعتناء في المذهب
 في الدين الرأزي وهو هذا الكتاب

علم الحروف هو ما حثت غرضه وجهه الاشتباه على التخلُّف فلا دلالة الجمالية والفضيلة
والبحث عنها كالأرام والنقض ومبادئ شريطة فهم الحروف وقادته
رفع الكوكب عن الذهب وإيقاعها في الذهب الحرف منها كالحرف المعالم
لغة الدين الرازي وهو هذا الكتاب



هذا الكتاب المصطوب وقفه صاحب السلطان اليرمان
وحاقان له وراثة السلطان من السلطنة السلطان
العاري محمود ولاحق الله طمعه الى احواله وراثة
وقضاة حاسم عمال من طالع واسعا وحيث انهم
البرية نعم الله المصنوع ما وفاق

عمر

من فضل الله عز وجل على العصور
مصلح من عبد الرحمن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سبقكم
ابو بكر رضي الله تعالى عنه بصلوكم ورحمكم
ولكن بشي وقرف في صدره فذلك الشيء الذي
ان قرفي صدره كان ما قاله به بعينه الذي اوجب
ان يعلم ما لم يعلم ثم شؤركم لاني شؤركم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي خلق النفس من احوالها والهمها في رما وتوابعها وهياتها لا يدرك الحقائق وقوامها ونذرها الى موته بسطة
صومئته وصدورها واندرها ما تشتمل الكرامة ان اشتملت في ذلك مراتب مولاها واقلت على تحصيل السعادة الابدية
لاخرها اتمها هذا طالب قوفيقه ورغبته في اناله نفسه على المراتب ومن المطالب اسماها واصلها على سيرة المصطفى
ونسه المجتهد ارسده في جوش الغفلة قد اخلت بين القلوب وقرنت سراياها على الله عليه وعلى الواسع
ما خافت نفوس المحبين من قلاها صلوة عائدة الى المجمع واما **وبعد** فان العقول متناهية
والابواب متوافقة على ان العلم افضل السعادات والملاذات **وبعد** وان مما به افضل الناس شعرا واحسنهم
ديارا اسيما العلوم الحقيقية والمطالب الحقيقية ولا يخفى ان اشرفها علم الكلام اذ هو المقصود منه معرفة
ذات الله وصفاته وكيفية افعاله وشرف العلم بحسب شرف العلوم ولما كان الله تعالى اشرف المخلوقات
كان هذا العلم اشرف العلوم **وبعد** فان اكثر العلوم ينفع على هذا العلم فانه ما لم يثبت ان الله
صانعها عالما قادرا حكما مريضا للتحصيل لا يمكنه استوعب في الفقه والتفسير والاطايش مع
مع ان هذا العلم لا ينفع عاشر منها ولما كان التفرع الاول من كتاب العالم من كتب الامام العلامة
افضل لما فرغ من هذا العلم بامر الله تعالى من كتاب العالم من كتب الامام العلامة
والله كان حفيضا على الا انه مرتب على اكثر العلوم منطوقا على ما لا بد منه في العقائد والاعتقادات
على تحقيق معانيها باحشيش عن سراره وبعثت في صرفت على ان الغاية الى تحقيق شرفه عجيبة
التطويل المنهج الى الاملا **والاقتضار** المختصر الى الاطلاق فشرفت في هذا العلم وجود
واجب الوجود **ومشكلا** على مفيد وجود كل موجود **قال** المصنف رحمه الله
الفرع الاول علم اصول الدين وهو مرتب على ابواب **الدين** اعلم ان معرفة المركب يستلزم
معرفة مفرداته فاذن يجب علينا تعريف العلم والدين ثم يعرف علم اصول الدين
ان العلم فقد اختلفوا في ماهيته فذهب المعتزلة الى انه عبارة عن اعتقاد الشئ على ما هو عليه
وهو باطل فان الله تعالى عالم وليس يعتقد والعلم لا يثبت على ما ذهب بعض المعتزلة الى انه
عبارة عن معرفة المعلوم على ما هو عليه **وبعد** باطل من فهم **ان** اول فقه الله تعالى عالم بان
علمه لا يشترط معرفة ذاته بل هو العلم مشتق من العلم والمستحق من الشئ اذ هو منه
وموقوف الشئ بالاجابة غير جائز **وقد** بعض العلم بالشيء بان كان الفعل واحكامه والاعمال
التي يخرج منها العلم بالله تعالى وبالمتنوعات وذهب المعتزلة الى انه عبارة عن طباع صورة
الموجود في العالم وهو باطل **والا** لكان العالم باحزارة والبرودة جارا باردا لا يتقيا

والدين
بما لا يخفى
في هذا العلم

بالصوره والمشار **انا نقول** الصورة والمشار ان كان مساويا للعلوم في تمام ما عليه عاد المجتهد
والاطلاق قولهم وقد اضطرب رأي القوم في تعيين حقيقة العلم فتارة يعلم عدديا وتارة يعلم
ابدا في العقل وعاقلا ومعقولا بمعنى ان ذاته هي كذا في العلم بالجوهرية وتارة يعلم
عبارة عن الصورة المدونة وتارة يعلم مجردا فاذن لا بد من ان العقل البسيط الغير الواجب اليه يست
عمله باطل حصول صفة كثيرة فيجب ان لا يطر فيها ما عنه حتى يكون العقل البسيط كالمبدأ الخلاق للصورة
المفصلة في النفس وتارة يعلم كصفة ذات اضافية وذلك عند ما يتبين ان العلم من مقوله الكيف بالذات ومن
مقوله المضاف بالعرض والغيب يرتجبه فيجب طاعة من المتأخرين الى انه لا يمكن تعريفه بالمعروف
فذهب الشيخ الغزالي في شرح ربه الى انه لا يمكن تعريفه بالذات والاشياء بالاشياء وقوله
لا بد من ان يكون في توفيقه ان حصلت به معرفة العلم فلا معنى له الا ذلك واللام كمن مضى الى موته
المصنف رحمه الله ان العلم بالدين **والدين** علمه بوجهه **المصنف** هو الذكيه الكتاب
ويكون موافقا لما يدعى بالضرمة ان الله عز وجل **والدين** علمه بوجهه **المصنف** هو الذكيه الكتاب
بما وجده القضية الدينية لا بد ان يكون بدنيا لتوفيقه بالدين عليه **الدين** في موافقا لما يدعى بالدين
توفيقه الا بالعلم فلو عرفنا العلم باحده لم نعلم الدور **والاعتقاد** راسخ على الاول موافقا لما يدعى
ان القضية الدينية لا بد ان يكون بدنيا فان القضية الدينية هي العبدية التي اذا حصل العلم بمزاداتها
بدراسة العقل الى انفسه الواجبه فيها سواء كانت ملازماتها معلومة بالبدنية او بالانطوائية كمن
انفسه بدنية لا يستوعب كمن لا يراها كذلك **المصنف** ولا يراها كذلك **المصنف** ولا يراها كذلك
منقوض بالدين **اصح** ان قولنا الملك اما وجوده واما معذوم بدنه ان الملك الذي هو جود
اجزا هذه القضية غير بدنية **الدين** ان قولنا استواء الامان كمالها **الدين** ان قولنا استواء الامان كمالها
تصور استواء وحدة غير بدنية **وعلى** **الدين** ان قولنا استواء الامان كمالها **الدين** ان قولنا استواء الامان كمالها
تفصيل باعدها من الامور الباطنية او باعدها من الامور الخارجية عنه ان عرفت بها الادب لم ينع
ان يوفق العلم بتوقف على معرفة اجزائه فلو توقفت معرفة اجزائه على معرفة لزم التوقف وان عرفت
ان في كماله لا ينع من الامتناع تعريفه بالامور الخارجية منه ولا يلزم منه امتناع التوقف
مطلقا اللهم الا ان يدعى ان العلم بسيط لكنه ليس كذلك فانه من مقوله المضاف على راي ومن
مقوله الكيف على راي **واسم** ان يكون هو ما افقارة المصنف رحمه الله والمفارقة بين
ان تقول لو كان العلم مستقدا لمن الموقوف على العلم بالمعروف لا يخلو اما ان يكون بقاء عليه
او تفكروا له او لا جابته فلا ولا ف **بما** سورها بالهالة نزج التوفيق بالمتنوع توفيقه

الدين
بما لا يخفى
في هذا العلم

قسم

[illegible]

فيه واما الاستدلال فمعهما الا اننا نثبت صحة القضية الثالثة لشدة ذلك العلم فاما حصول
ذلك العلم فاما يكون من العقل او من التجربة فان ثبت ذلك الاستدلال بنظر آخر فيقول الكلام في الاستدلال ذلك
ذلك النظر له وثبت لمسلم دعاء الشيخ ان انه متعارضة في نفسه فان الحكم يقول العلم بصحة النظر
اما ان يكون علمنا بالتجربة او بالنظر والاول باطل والآخر باطل فاما العلم بالاعتقاد فانه لا يمكن ان يكون
يؤدي الى اثبات الشئ بنفسه بل صحة ما ذكر من ان هذا العلم هو من وجوه الادوار
وهو الذي كثر في الكتاب اما اذا قلنا ان في شئ وصل لنا عقيدة ذلك علم فاعلمنا بحقيقة ذلك الاعتقاد
لاننا لو لم يكن صوابا او ترويا او لا بد من العلم بالاعتقاد فاما العلم بالاعتقاد فانه لا يمكن ان يكون
باطل لانه يفرض ان الشئ لم يكن انما هو لا بد له من مطلوب فذلك المطلوب ان كان
معلوما فلا فائدة في طلبه ولا فائدة في معرفة كيف نعرف انه مطلوب في الشئ انما ان العلم انما
ان يتوقف على الشعور بغيره لا ان يدرك ذلك المدلول او لا يتوقف والاول هو صواب والثاني
باطل ايضا لان العلم اذا اعتد به وجهه والى علم المدلول كان ذلك احيانا عن المدلول
ومتعلقا عنه فلا يلزم من العلم به العلم بالشئ فلا يكون دليلا على ان العلم لو كان معناه العلم
لكان نظرا لغيره اذ لا يتبين العلم ولا يمكن ان يكون علمنا ان النظر لا يتبين العلم وانه علم
واجب ان يكون العلم في شئ من حيث الاجال والتفصيل اما من حيث الاجال فنحن نقول
هذه الكلمات التي ذكرتموها في الاستدلال وتارة في الاستدلال فكل واحد من العلمين يثبت ودليلنا
وبحسب من هبكم ام لا فان افادكم ذلك فقد ظهر ان النظر افاد العلم في العلم وذلك ما قلنا في قوله
انه لا يفيد العلم اصله وان لم يفيدكم شيئا فقد اعترضتم بيقولها لا علمنا من هذا العلم
معارضة كلامنا في كل ما ثبتنا سابقا في شئ من العلمين لاننا نقول معارضة
انما يفيد بالعلم فادرك العلم بيقولها ام لا فان افادكم ذلك فقد اعترضتم بيقولها ان النظر يفيد العلم
وان لم يفيدكم ذلك فقد اعترضتم بانه لا فائدة في شئ مما ذكرتموه واما من حيث التفصيل فنقول
انما قولكم لم قلتم بان مجموع العلمين المذكورين يستلزم العلم بالنتيجة قلت لانه من صفات العلم بالنتيجة
وبحسب ترتيبها وبلزوم المطلوب عنها حصل العلم بالمطلوب بالضرورة فكل من تصدق النظر فاعلم هذا الوجه
علم بالضرورة او فاضا الى العلم واما ما ذكرتموه من الاجماع ليطالبكم دعوى الضرورية في ذلك الاستدلال
فمنوع غايته ان يقال ان من ذهب الى ان حصول العلم بعقيدة النظر افاد العلم بالانسان انما هو
اصح من بقول النظر الصحيح يتفق العلم ويشترطوا التفتت فلازمة العلم للنظر الصحيح ويشترطوا النظر
بالتردد في انما العلم الضرورية فنحن نقول هذه الملازمة وانما المعقولة ثم ايضا فنقول
ذلك

في ذلك الاستدلال غايته انهم اثبتوا الامر اخذوا الاستدلال وهو التولد واثبت المعارض للوجه الثاني ثبوتها
فقد جاز الامام الجويني رحمه الله تعالى في الشئ بنفسه متناقض اما اثبات الشئ بنفسه
فليس متناقضا فيه بل هو انما يقال ان يتولد ان اثبات الشئ بنفسه فليس متناقضا
وقد علمنا ايضا لانه من حيث انه مطلوب وجب ان لا يكون حاصله من حيث انه المطلوب
وصح ان يكون حاصله في الحال وذلك متناقض فنقول ان في النظر بالنظر واثبات النظر متناقض
واما الوجه الاول فاجاب ان يقول العلم الكاظم عقيدته النظر ضروري وتقرير
ان يقول هذا مجموع علم اربعة اجزاء العلم الضروري المتعلق بالترتيب واثبات العلم الضروري
عنه ترتيب المقدمات واثبات العلم الضروري بلزوم النتيجة عن تلك المقدمات البراهين العلم بصحة
ما علم لزومه من الامر ان علم صحته بالضرورة متفق على من حصل له تلك العلوم الاربعة
حصل له العلم بالمطلوب واما قوله لو كان ضروريا لما احتلقت العقيدة فيه قلت العاقل
اما مخالف فيه اذ لم يعلم صحة النظر الذي ندعى افضا الى العلم اما لو وقف عليه لا يباين ذلك فاعلم
وبكونه من العقل الاضطراري الا انه ضروري اذ لم يتصوروا صحة ما ارد منها واما الوجه الثاني
فاجاب ان يقول لا يجوز ان يكون معلوم النتيجة محمول التصدق والمطلوب هو التصدق
فاذا وجدته ميثرا غير بالتصور المعلوم واثبات الوجه الثاني لثبوت ان افادة النظر
للعلم لا يتوقف على العلم بدلالة الدليل على المدلول ولكن يتوقف على وجه دلائل الدليل على
المدلول وفرق بين نفس الدلالة وبين وجه الدلالة واثبات دلائل العالم على الصانع مائة بار يلزم
من ثبوته ثبوت العلم بالصانع وهذا امر اضافي فالعلم لا يمكن ان يتوقف على العلم بالمصانع لانه دلائل
ما اصله لانه لا يمكن ان يعلم به غير ثبوت العلم بالمصانع فاذا لم يتوقف العلم بالصانع
بل يجب ان يرتب عليه العلم بالصانع وذلك لا يلزم منه عاقل واثبات الوجه الرابع فاجاب
ان نظري في دليلنا انما لا يفيد العلم لا اعتقادهم ان بعض المقدمات التي اوردناها في دليلنا فان
الواحد اعتقادنا صحة كل المقدمات استحال منهم ان لا يعترفوا بالمطلوب اهل
المسلم الامام حاكم الكلام في النظر الى الله سبحانه لما فرغ المصنف من ايمانه عن بيان
صحة النظر وعن كونه مفيدا للعلم اذ ان ثبت من الدليل راقب في حاكم الكلام
في النظر هو ان يحصل في الذهن علم ان علم يتصور وهو مجموع المقدمات هو موجب علمنا في حاكم
وهو العلم بالنتيجة وهذا الكلام لا يستقيم بما ذهب اليه الاشعر اذا العلم بالنتيجة عنده اما حاصل
عقيدته عما سبل القاعة لانه موجب القبول اذ اعرفت هذا فنقول انما هو موجب

فلا شبه العقل عليه فاذن طريق معرفته موزنا النقل أو الحش وذلك مثل قولنا المطر نازل بلذ كذا أو
قولنا زينة الدار أو ليس في الدار وأعلم أن النقل على مستين عام كالأمور العادية وخاصة كالكتاب
والتشبه المثلث وهو من غير التفسير إلى لغة **السبح** لا تم هذه الأمور أو كانت
لكنه وفتح في الاستشهاد في التفسير الثالث وهو باحوال إثباته بالعقل والنقل جميعا ومثاله
جواز رؤية الله تعالى في الدار اللذة فإنه يمكن إثباته بالدلائل العقلية والنقلية معا وكذلك من وجوب
شكر المنعم ووجوب النطق وإثباته بأن ما هذان له يجوز أن لا يصدق فيه ما يدعى على ثبوته
لا من حيث العقل ولا من حيث النقل وذلك مثل قولنا القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن صفة وربما
لم يصدق في هذا القسم ما يدعى من حيث النقل ولكن يصدق فيه ما يدعى عليه من حيث العقل كقولنا
أنه لم يبق له لذة والعقل حينئذ لا يصدق في هذا القسم ما يدعى عليه من حيث النقل ولكن يصدق
ما يدعى عليه من حيث النقل كإثباته سبحانه وأبصر الله سبحانه وتعالى **المعنى** **المعنى**
ثبت أنه لا يمكن اللفظية لا يفيد اليقين إلا في **السبح** أو خلتا في أن الاستدلال بالآية اللفظية
هل يفيد اليقين أم لا فذهب الجمهور من أصحابنا والمعتزلة أنه يفيد ومنهم من قال بالاستدلال بالكتاب
لا يفيد القطع أصلا واختار المصنف أنه لا يفيد القطع مالم تقترن به قرائن عينية على المذكورة
في الكتاب **القرينة** الأولى صحة نقل اللغات والنحو والتصرف وذلك بتوقيفنا على النقل
المتمم أو على صحة الرواية لنقل تلك اللغات ونقل الأشعار إذا لم يرد في ثبوت النحو والتصرف
ليس إلا الأشعار العربية ولا نقلهم ما كانوا يحث قطع بعضهم ولا يلقوا أحدا التواريخ الموصلة للثقافة
القرينة الثانية عدم الاشتراك فإن تقدير الاشتراك في جواز أن يكون من أدائه يقال من
الكلام غير هذا المعنى الذي اعتقدهناه لكن عدم الاشتراك في القرينة الأولى عدم النقل
فإن تقدير أن يكون ذلك اللفظ منقولاً إما من أهل العرف كان الدابة أو من أهل الشرع كالصلوة أو من
أهل صغار المراد منه محتمل للمعنى اللغوي والمعنى الشرعي فلا يفيد اليقين في تعيين ما هو المراد منها **الرابع**
عدم الجواز فأن ما كان من المراد من اللفظ مجاز لا حقيقة وجب لا نقل اليقين بتعيينه
وعدم الجواز في الحقيقة من التحصيف فإنه كمثل أن يكون المراد من اللفظ بعض الأشخاص
وذلك لبعض أو بعض الأزمنة دون البعض **السابع** عدم الاستدلال بالآية اللفظية بعض الأشخاص
التي يراد منها الظاهر ونفي الأضمار في **السابع** والثامنة عدم التقدم وإن خبر
بما في قوله تعالى اركعوا واسجدوا فإنه كمثل أن يكون المراد منه السجود أو الركوع أو السجدة أو السجدة
والأغنى أنه محتمل في تقدير وقوعه لا يكون الحكم ناشئا **العاشرة** عدم المعارض العقلية إذا كان

الراجح

أرجح لأن الاعتبارات لا تندو من أربعة أقسام أما أن ثبت مقتضى قولها ومنها وجب يثبت اليقين
ومثاله قوله تعالى اركعوا وسجدوا فالتأويل استوى فالظاهر من هذه الآية كونه مستقرا على العرف والويلد
العقل نفي ذلك فلا يثبت مقتضاها ما عايناهم إجماع التقيضين أما أن لا يثبت مقتضى قولها ومنها ذلك
وجب التقيض لأن ثبت مقتضى النقل دون العقل فكون ذلك ترجحا للنقل على العقل
وهو مما لا يوجب العقل أصل النقل لا لا يعرف صدق القابل بالنقل والآن لزم إما الدور أو التسلل
فأذن لا طريق لتقدير النقل إلا بالنقل فلو كذبنا العقل كذا قد كذبنا أصل النقل فيلزم منه
تكذيب النقل ضرورة أن تكذيب الأصل يستلزم تكذيب الفرع أو يثبت مقتضى العقل دون
النقل فكون المعارض العقلية راجحا وهو المطلوب فظهر أنه لا بد من كون النقل مفيدا لليقين من
عدم هذه الأمور العشرة ولا يخفى أن عدم هذه الأمور منطوق والموقوف على المظنون فاذن لو كان
النقل لم يبق مفيدا لليقين أمر منطوق والموقوف على المظنون وهو المطلوب
ثم نعلم أن مقتضى التواريخ سواء كانت تلك التواريخ مثله هذه أو كانت منقولة عنها بالتواريخ فيها يكون
مفيدا لليقين **المعنى** **البيان** أحكام العلويات وفيه ثلث الملامح الأولى صريح النقل
جاء من العلم بالوجود وأما عدم **السبح** اعلم أن من ثبت الحاك في صحتها والمعتزلة لا يسم
أخبارا للعلوم في ذلك المصنف وذلك لأن العلم عند مثبت الأحوال إنما هو وجود ولا وجود ولا
عدم إلا أن المصنف قد افترض في بعض كتبه أنه لا تحقق وثبوت ثبوت والمعدم بالسر له تحقق
وثبوت أصله فعمل هذا يكون كحصر ثبوت ضرورة في الوجود والمعدم إذا دل على تحقيق الشيء
وغير التحقيق **المعنى** وهذا يدل على أمر من أصح أن يقول ما هي الوجود بدني **الشرح**
اعلم أن الناس اختلفوا في الوجود فقال قوم أنه ليس بآل التهور وصدوه بأنه الدل بجمع أن يعلم ويجز
هذه وربما قالوا هو الدل بجمع أن يكون فاعلموا منفعة وأما القدم فبأن قوم أنه غير متصور
أصله وقال قوم تصور الوجود والعدم بدني ومولفتي المصنف وأصح على ذلك ما يرى
أصح وهو المذكور في الكتاب أن قولنا المعلوم إما أن يكون موجودا أو معدوما فتدبر بدني
وهو موقوف على تصور الوجود وما توقف عليه البدل أو أن يكون بدنيا فلو وجد أدل بأن
يكون بدنيا وأعلم أن هذا الدليل لكنه أيضا أن استدلال كونه عدم أدل التهور إلا أنه اقتصر
على أنه كونه معلوما حيث قال أن المعلوم لا بد من كونه متوقفا على هذا التهور
وذلك يدل على كونه متصورا **والاعية** دافع على ذلك الدليل هو أن يقال قولنا ما توقف
عليه البدل لا بد وأن يكون بدنيا يزيد به أن الشيعي به في الكلام لا بد وأن يكون بدنيا أو يزيد به

بلغ

ضرورة حتى نعلم ان يكون حال غير انما يصح الوجود مخصصا بهذا المسمى **والاضا**
 نذكر كالمسوق الى اوجه الشرح هذا دليل على ان المحدثات لو كانت ثابتة لكانت متوقفا على
 عليها ومكانه هو اننا نجد ضرورة ان يكون قولنا السوداء سودا وقولنا السوداء ثابتة في الخارج وهذا امر
 على ان نعده ونبينه ان الخارج ثابت على ماهيته فان قيل لاننا لو كانت مثبتة في الخارج لكانت ثابتة
 من حيث العينية ان يكون مشترك في ذاته من حيث اللفظ اما من حيث المعنى فلا سيما ان لم يعلم بان
 لا معنى للوجود الا ذلك وكيف يستقيم هذا الدعوى وعندنا كضم البتوت اعم من الوجود فكل من هو موجود
 عنده وليس كل ثابت موجودا وكان من ثبوت احوال وصح انكم تقول بان احوال لا توصف بالوجود ولا
 بالعدم بل ان احوال ثابتة فمعنى ان الثبوت اعم من الوجود واكوا **والاول** ان الوجود
 المذكور لا يكون الوجود رايا مشتركا فاليه هناك ان صحت لمزج كمال البتوت مشتركا ولمزج منه
 ما ذكرناه والاحتمال وان اتفق ولا يخفى ان كبر الوجود مشترك في ذاته فمعنى ان ثبوت
 الوجود لم يطل كبر الوجود شيئا بل ان كان علمه انما لم يطل كبر الوجود شيئا
 ان لو كان لم يطل كبر الوجود شيئا بل ان كان علمه انما لم يطل كبر الوجود شيئا
 قلنا لا نعلم بالوجود الا ما لم يطل كبر الوجود شيئا بل ان كان علمه انما لم يطل كبر الوجود شيئا
 ان كبر الوجود الا ان تدعون ان الوجود امر ورا البتوت والتعريف لكن ذلك نزاع في اللفظ فعلم
 ما نثبت قالوا اين من ان يكون الوجود موصوفه حال عدها عما ذكرتم في التفسير بل لم يعلم بان ذلك حال
 وانما الممان كونها موصوفه حقيقة عدها عما ذكرتم في التفسير بل لم يعلم بان ذلك حال
 نقول لو كانت موصوفة حاله العدم لم كونها موصوفة بالصحة البتوت في العدم وادعوا ان يكون
 الرصد اننا نعلم ان الوجود لم يطل كبر الوجود شيئا بل ان كان علمه انما لم يطل كبر الوجود شيئا
 بآية حال عدم الوجود ان لو كانت ثابتة فمعنى ان الثبوت اعم من الوجود واكوا **والاول** ان الوجود
 عندنا فظاهرا لا نقول بانها الدورات العدم مطلقا فلا تصور وصفها بالثبوت عندنا فظاهرا لا نقول
 فلا نعلم قدامنا فكل ما يكونا غير متشابهة او غير متشابهة وهو باطل لان الله تعالى لما خلق العالم فابكر امر
 العدم وصارت اقل ما كانت قبل طوع العالم والآن انما الشرح مع عدم كونها غير متشابهة وهو حال
 وكل ما يتطرق اليه الزمان والاعتناء هو متشابه فان قيل لاننا لم نعلم ان كل ما يتطرق اليه الزمان
 والاعتناء متشابه بل ذلك خواص الوجود بل قد ذكرتم في كل ما يتطرق اليه الزمان والاعتناء متشابه
 فان كل واحد منهما لا يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت وكذا في كل ما يتطرق اليه الزمان
 مرارا لاننا نعلم انما نعلم بانها لا تملكها فان الاول انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

والا يخفى

من نعيم انما كان وعذرا انما كان كل واحد منهما لا يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت
 قوله لم يعلم بان كل واحد منهما لا يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت
 جملة ما يدعى من ان الوجود شئ ناخذ به لفرجه بدون ما يدخل منها في الوجود شئ ثم نقابل الزيادة في الوجود
 بالعدم من اجل الاول فاما ان كانت حكم المانع في كل من هو موجودا ولا يحصل فان حصل لم يعلم ان يكون
 انما ان قصده وانه لا يمكن ان يمتنع في العدم وهو حال وان لم يثبت هذا الحكم ففقدنا قطع الحكم ان قصده
 وثبوت الوجود وانه نأخذ عليها بالمشاهي فكمثل هذا قوله فيقول الزمان والاعتناء وخواص
 الوجود فليس لا فرق بين الوجود والعدم من حيث البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 والاعتناء حسب ما يصح حال كونها موصوفة فان امكن ان يمتنع الحكم والاطلاق على اللفظ عليها فذلك نزاع لافضل
 به واما النقوض فالجواب عنها شئ واحد وهو انه لا يمكن ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 والعدم انما كان وعذرا انما كان كل واحد منهما لا يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت
 فان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 وقيل ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 بقدرته فكل من هو موجودا ولا يمكن ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 والمعتن ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 بها ان كان كمال الوجود لم يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 ومن موصوفة انما كانت وموصوفة انما كانت وموصوفة انما كانت وموصوفة انما كانت
 ولو كانت الوجود ثابتة في العدم لما كان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 شيئا قبل وجوده وذلك بدت على كونه شيئا حقيقة **المسألة** **الشرح** ان الوجود موصوفه
 لما فرغ من الوجود على كون العدم لم يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 احد ما كان في العالم وهو طاهر عن الشرح ان الله تعالى لما خلق العالم فابكر امر
 ذلك عندنا شيئا قبل وجوده وقوله تعالى ان الله تعالى لما خلق العالم فابكر امر
منقول من مقدمات المسائل **الشرح** لما فرغ من الوجود على كون العدم لم يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت
 ان يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 الاول ان المحدثات كثر في الوجود غير متشابهة في ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 من كونها موصوفة على الدليل على معلوم يمتنع له ان يكونا مشتركين في ثبوت احوال البتوت فمعنى ان ثبوت احوال البتوت
 ولا لا سيما انما نعلم بانها لا تملكها فان الاول انما هو انما هو انما هو انما هو

بوجهين احدهما ان الكتاب وهو ظاهر عن الشرح وان شاء ان يقول ان اريد بالوجوب
 عدم توقفه على الغير المسمى انه عدمي وان اريد بما استحقاق الوجود من ذاته هو واجب على الارض
 الوجود مع عدمه فلو كان لا استحقاق وتوقف على استحقاق ثبوتها كان ثبوتها قبل
 ثبوت الوجود وهذا لغو وانما يستلزم من قال بانه وجودي انه عاجل للا وجوب الذي هو عدمي
 فكونه ثبوتيا ولانه عبارة عن تاكل الوجود فلو كان عدمي لكان احد التقصير متاكدا بالاض
 وهو محال واعلم ان الواجب لذاته خواص لا يغيره كونه الكتاب فمفهومه انه لا يترك
 عنه غير لو كان سمة ومن ذلك ان كبره علاقة بالواجب لذاته لا سلا تخرج الف ومنه ان يكون
 وجوده رائد اعلمه والاكاس ما يثبت عليه له والعلم سابقا لوجوده على المعلوم فكون ما هو معدوم
 موجودا على وجودها هذا صنف ومنه ان لا يكون الوجود بالذات سمة كما سراسر
 والآ لا متناهي كل واحد منها بشئ اخر فكون كل واحد منهما كاعاء الا شراك دعاء الامارة ومنه
 ان الواجب لذاته لا بد ان يكون له اجناس جميع جهاته ادلوا فنفق في انفاذ بشي ادل سلب شئ عنه ال عدم
 ولا يكتفي في ذلك ذاته كان محال هذا صنف الممتنع والاعلم ان له خواص الادب الحق الشرح
 لما وقع من خواص الواجب لذاته شرح خواص الهم لذاته وهو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا من
 فرض عدمه من حيث هو محال وانما قيدناه بالوجود والعدم ليميز منه الضرور والوجود والعدم
 واضرنا من حيث هو موجود على العلم فانه يلزم من فرض عدمه محال لو كان معلوم الوجود او لم
 فرض وجوده محال لو كان معلوم العدم وهو انقله العلم فلهذا ذلك بانه يمكن نظرا الى ذاته امث
 الخاصية التي ان الممكن لذاته لا يمكن ان يكون احد الطرفين اما الوجود او العدم اذ لا في الطرف
 الاخر واعلم ان من الساس ثبوت ذلك واما الموجودات التي لا مثله للصوت والحركة والزمان
 لا شك ان العدم اولها والآلهة بقاؤها ولا شك ان الوجود عليها فكون يمكنه ومع ذلك بالعدم
 بما ابدل واستحقاق المحققون فقد انعقوا على انكار ذلك واحصوا عليه من وجهين احدهما
 ما ذكره في الكتاب وتقرير هو ان الوجود من اوله في الطرف الاخر فخصر تلك الاول
 اما ان كان ما نعلم من الطرف الاخر ولا يكون ما نعلمه فان كان ذلك واصلها تلك اطوارا
 لم يكن محال ما نعلمه من الماهية بل تلك الاولوتة تارة بوجهين ولولا عدمه لكانت تلك الاولوتة الى الوقت
 على السوثة فاضاها من الوجود والافعال عدم اما ان يقول ان مرجع اد لا ينفق فان كان
 لم يكن تلك الاولوتة كانه في تلك الطرف الاخر بل لا بد من عدم السلا في الطرف الاخر وقد صاها كما
 هذا صنف وان كان الادب يلزم وقوع الممكن لا المرجح وهو محال على ما سياتي فان قيل نحن نختار السوثة

وهو ان يكون تلك الاولوتة ما نعلمه من الطرف الاخر فلهذا يلزم كونه واجباً لذاته اذ ذلك لا يفي بوجوب كونه
 كما اذا افترضنا السواد مع كونه موجودا حاضرا يصير له صا ولا يمكن ذلك لا يفي بوجوب الالاف نظر الى ذاته تلكا هنا
 سلمنا ذلك لكن لم يلزم بانه لو افترق الى المرجح يلزم منه المحال قوله خيفة لا يكون تلك الاولوتة كانه هنا
 ولم يلزم بانها كانه فانما لا يلزم كونه كانه بل يلزم ثبوت وجود الاولوتة لانها كانه لم يلزم انه ليس كذلك
 والحواس من الاول ان لا بد من وجوده مطلقا بل هو مع وصفه بتلك الاولوتة يكون له صا وهذا
 الكلام منه نظرا الى انهم يقولون وصفا هو وجودي ومع وصف الاولوتة يستلزم المرجح لم يلزم انه ليس
 كذلك وعن الاشكال ان الخصوم يعتقدون ان تلك الاولوتة تغني عن المورث فاذا اثبتنا احتياجه الى المورث
 مع تلك الاولوتة سقط كلامهم الوقت ان هو ان تلك الارحمة اما ان يعتبر بها عدم سبيل الخلق
 او لا يعتبر فان اعتبر ذلك لم يحل السراج الا عند اعتبار عدم ما يقتضى القدم فكون هو ما هو لا يقتض
 ذلك السراج وان لم يقتض فمما ذكره سوا تحقق عدم السبيل لعدم ادم تحقق فان ذلك السراج طر حال
 فاذا كان ذلك السراج حاضرا صلا عند تحقق السبيل لعدم لم يكن ذلك السبيل حاضرا اعداه فكون الوجود
 لم يتحقق التزاد عنه في كل الوجود فكون المحل في صا هذا صنف وهذا الوجه يرجع حاصل الى الاول ثم
 احاطت بكلمات الخلف ما لا يلزم بان العلم اولها كانه والنزاع والصوت وهذا لان العلم لا يوجد
 غير عالم للوجود الا في زمان واحد فكون سببه وجودها في سببها اليها ذلك السراج الوجود على السو
 الممتنع ان الشكال ان الممكن المتصل ولان مرجح احد طرفيها الاخر لا المرجح الى اوله الشرح
 مما هو انما فيه الشك في تلك له واما فخلو العقل فانه احتياج الممكن المتصل الى المرجح ضروري
 ام كبر فلهذا السبيل المسكروا على ان العلم به ضروري لو استدلوا على ان العلم به ضروري بما ذكره في الكتاب
 وهو ان لو لم يتحقق وجهه من غفلته فانه لا ينفق فكونه قولك ان هذه اللفظة حدثت من غير لاطم ذهب
 بعضهم الى ان العلم به ^{كسبي} لا ينفق فكونه في الكتاب ايضا وهو قوله وانما فلما كان الحرفان
 بالنسبة الى السوثة وصلا لا يحل السراج بالنسبة الى السوثة والآلة في التناقض وتكون هو ان يقال
 الاستواء السراج متناهي صلا فلا كاسا الماهية مقتضية للاستواء صلا السراج ايضا صلا الحقيقة
 واعلم ان المصنف على هذا الكلام فقال بشرط التناقض انما المرجح والادان كذا كقول
 الماهية صلا الاستواء فكون مقتضية للسراج ايضا انتم التناقض ومن لا يقول الماهية مقتضية
 للسراج وانتم وللملزم ان يكون الماهية مقتضية للثبوت ولما السراج مقدوم على
 سبب اعني لا من ذاته ولا من غيره وعلم هذا العلم السامع ثم يكون بذلك من غير ان يكون
 في بعض كتيبه وهو انما سبب ان شرط في الممكن السوثة وجب ان لا يخل الوجود ان بعد ان يصير

الحمد لله

لا اراد العصور العشرة
ان ما تريد من العصور العشرة

حياهم
 ولله الحمد
 بعون الإله
 والميراد لها
 ولنا العسر
 العسر

۱۹۸۱ هـ
اولاد و اولاد
من لکین

[illegible]

في ان واحد
نصرون الهواما
ان من الامات
انكظ ومث
كالسظم

لرحمة الله عليه
 الامام محمد بن
 ابي طالب
 عليه السلام
 السلام

يعني ان الحق
ادركه الحكم
على هذه الصورة
تكون صورة
منه صورة

اعلم ان هذه المقالة عبارة عن التبيين
الخاصة للتبيين نسبة اجزاء بعضها الى البعض نسبة مخالف للاطلاق لاجلها بالنسبة الى المكان مثل ان يكون
القيام والعمود والركوع والسجود وهذه الية هي المسماة بالوضع ومن عارضة للجسم لا لاجزاءه
المسألة ومنهم من قال هذه النسبة اليهودي الى الاعيان الالهية **التميز** اعلم ان كل واحد من
هذه الاعراض السبعة من اصل الالهية وقد هتفت جميعها المتكليات الى افعالها من صورته في الحقيقة
الاعيان لم هي افعال ذهنية واحية اعاد ذلك بوجهي افعالها ما ذكر في التلخيص وسر من الحقيقة
هوانها لو كانت موجودة وان يكون محالاً متصف بها فاقتراف محالاً بها يكون نسبة اولي ولزم التسلسل ان
اشكل لو كانت الاضافه موجودة لكانت مثلك ان راها هو دار في الموجوده ومحالها ان ما هتفتها المحصاة الهية
فوجودها غير ما هتفتها فاقتراف ما هتفتها هو هذا يكون اضافة اولي ولزم التسلسل حجة المتشكك لما لا يكون
هنا المفهوم وكو انش مثلاً في الغيرة قابلاً للغير ومنه انما واثنا غير المفهوم من تلك الادات المحصاة ما لا
ودلك المفهوم المعابر ليس سلباً محضاً لان قولنا موش بعض لقولنا ليس موش اذ لم يوسل بترامح السلب على
ثبوت هذه المفومات امنا هو متبه زائد على ادراك ثم قالوا حجة الخالف ليس الا الزام التسلسل فبعض
فنحن نلزمها اجابته المسكوت عن احوالها التسلسل فاعلم طريقة التطبيق وقد مرت والاعيان
الاشارة اليها في امداد عدم لسنش وارضا فثبت انكم التزمتم هذه التسلسلات الا ان احوالها ومادة
لازم ذلك ما بالتحليل انما نقول في امور متفق عليها ولا بد منها بغرض لا ال نهاية الا ان يقولوا

واما في العلم
 على ما ظهر من
 المصنفين والاول
 واما في العلم
 انما هي في العلم
 انما هي في العلم
 انما هي في العلم
 انما هي في العلم

۱۸

[illegible]

الادراك وهو ادراك الكليات كالعلم والطوبى ونحوها والمدرک لما النفس ان لمع وسيل الكلام فيها
 واما ادراك الحركات والمدرک لما الحس او الياط اما الادراك في هذه النفس وهو قوة مثبتة
 في جلد البدن واغضايه بدرک ايمانته وهو شرفه بالمضادة وعلى طريقة في جسم البدن وانما خلق في الحواس
 للمدرک ما يقارنه فخره عنه وخلق فيه ايضا لتكبره وانما لم يقدّر على الاضطرار فلا جرم كل شئ من قوتى
 بالادراك وثالثه الادراك وهو شرفه بالنفس وانما خلق لجلل الشان وهو قوة مرتبة في العصبية
 المزدوجة مع جرم النفس بدرک المقدم المتخلة من الاوامر الماسة له انما لطف للمرحلة العذبة التي فيه
 فيجلب فحس وثالثه الشئ اشتمل وهو قوة مرتبة في زائد في الدماغ الشبيهة بحسنى البدن بدرک ما يودى
 اليها هذا المستشعر في غاية الرأفة والاعمال السبع وهو قوة مرتبة في العصبية المزدوجة
 في باطن سطح الفصاح بدرک ما يتاقل اليه بتوجه البؤا المتخطط بين قايح ومودع انضغاطا بعنف كدث فيه
 فتخرج ما على للصوت وتناقل الى اللوا الى اكد ما تجويف الفصاح وتوجهه شكل نفسه فيما تنال مواج
 تلك الحركات في سطح العصبية فيسبح وظامتها البقرة وهو قوة مرتبة في العصبية الجوزية بدرک ما ينطبع
 في الرطوبة الجليدية في اشياح الاجسام ذوات الاوا من المناذية اليها بتوسط الاجل الشفافة وامت
 ان في هذا الحس الباطن وهو ان يكون مدركا فقط او مدركا ومتفقا معا والاول ان يكون
 للصورة الحسية او للمعان الحسية واعني بالصورة الحسية كما في الجاهل من زبد وعذو وبالمعاني الحسية
 كما دراك ان هذا الشئ صديق وذلك لا فر عذو والمدرک للصورة الحسية الحسنى المشتركة وهو الجمع للصورة
 الحسنة الظاهرة كلها والمدرک للمعان الحسية هو العلم في ان الحسنى المشتركة هو اختيار وجهات
 العلم الحافظة فهي اربعة احسنى مشتركة وفرائد وهي الحيات والنوم وفرائد وهي الحافظة والاس
 القوة المتفرقة من التي من شأنها ان تحرق في المدرکات الخروقة في الحسنى بالتركيب والتحليل فتركيب
 صورة انب ين يغير وجبل من اقوت وهذه القوة ان استعملها القوة الوهمية فيسبب متجلة في الاستعمال
 القوة ان طنة شتى مفكرة وامت العلم ان في السمع الادراك في الكيف لفظا في كبر العلم ان في القول
 الميكة اما باعثة او باعثة اما باعثة من ان ادراك شئ في الحيات صورة مطلوبة او مهرب عنها جملت
 انما علم على ان في كبر من الحسنى على كبر غلب به اشئ المتخيل ان نام اوله في شئ في شئ
 وان طنة على كبر من اشئ المتخيل فصار استيت قوة غيبية واما القوة الناعلة فهي القوة المنبثة
 في الاعصاب والعضلات من شأنها ان تشيخ العضلات في تحذب الاوتار والبرابات بالتمسك
 المبدأ في رخيها فيتمتد الاوتار الى خلاف جهة المبدأ في الرشد بها للاغصان ليقول الحسنى في كبر
 ومن اسماء بالقوة الكيوانية فهذا تفصيل القول التي بها الادراك التي يكون لغيره السمع اشئ في

الطائفة

الضغطة
والضغطة
ديوانه
شعق
صنعة
زخم
صنعة
صنعة

من البينات من الاوضاع المحسوسة صادرا من احوال تحت الظاهرة المذكورة ومن ان كانت راسخة تمت
 بالانفعاليات وان كانت ضعيفة تمت بالانفعالات واعلم انه فرق بين ادراك ملك الاوضاع المحسوسة
 ومن نفس ملك الاوضاع وان اشترك في كل واحد منهما كونه اوضاعا فادراك ملك الاوضاع والاعمال
 والكيف واما نفس ملك المبركات المحسوسة فهي من النوع اما المحسوس بالقوة الباصرة فهو من
 الادراك القوي وهو باواعه متصوفا للقوة الاولى فلا بد ان تعرفه وهو ما تحت في ادراكه سوا
 ارباب من تحت اشكال ثانيا فاشكال متوقف على وجود اللون وعلل اللون متوقف على وجود
 الضواء لا يختلف منه فعند لي على الضواء وجود اللون وعندها شرط كونه مرئيا واعلم ان الوقت من
 الضوء والنور والبريق والشفاع هو ان الظهور اذا كان للشيء ذاته جسم ضوؤا او ذكرا مثل الشمس والظلمة
 الدل للشيء من غير فليس نور الا للبدان المستقرة بضو الشمس او السراج والبرق فشرقت الدل للشيء من
 ذاته جسم شاعرا والتزقوت الدل للشيء من غير جسم شاعرا كالماء اذا عرفت هذا فاعلم
 ان الناس من قال الضو جسم متفصل عن المضي يتصل بالمستقر وهو باطل لان الاسم مقتضى
 في الحسية ومختلف في كونه مستقيما وهذا يد على ان النور والظلمة مقارنان للجسم وامت
 المحسوس بالقوة ان القوة من الاصوات واخرى من الاصوات فقد قال بعضهم الصوت
 عبارة عن اصطناع الاصطكاك بامته قوسه والماصة تغير الصوت واكثر
 ان الصوت من اظهر المبركات اذ هو محسوس ومعلوم بالفرق فيمتنع تعريفه واما الحرف فاعلم ان الحرف
 جوده بان هيئة عارضة للصوت يمتنع صوتا في كفه والشفق في ان المحسوس وامت
 المحسوس بالقوة ان منه لفظا رواج وليس له اسم الا في حق الموافقة والمخالفة بان يقال راي طيبة
 وراي منقته واما بان شئت لفظا من الطعوم المقاربة لما اسم فقال راي طيبة ومنقته ولا
 المحسوس بالقوة الذائقة لفظا الطعوم التسعة وهي الحار والبارد والمالحة والمالحة والساكنة والحرارة
 والبرودة والعفوصة والقبض والتفاهة واعلم ان الجسم ان يكون عدم الطعم وهو التفتة
 صفة او في الجسم من الدل له طعم لكنه لا يشق كما شق لا يتخلل منه شئ عاقل الدل من قوتى
 ثم اذا خيل في تلطيف لفظا احسنى منه بطعم كافي الخامس واما ان يكون له طعم وباطن الطعوم
 ثمانية لان الجسم الحامل للطعم لا ان يكون لطيفا او كسفا او معتدلا والفاعل للتلطيف اما الحار او
 البرودة او القوة المعتدلة منها فاجاز ان فعله في الكشف صفة الحرارة او في اللطيف صفة
 الحار او في المعتدل صفة الملوحة واما في ذلك ان فعله في الكشف صفة العفوصة
 او في اللطيف صفة الحموضة او في المعتدل صفة القبح والمعتدل في ذلك اللطيف صفة

مطل

الملک

حاله في العيول ومن صور عرشي وما سدر به على ماثل الاصنام من ان الاصنام هي تقسمها الى
 والعصمات ومعدن التقسيم لا بد وان يكون شركا في هذه العصمات واداس ما لاصنام
 مقبول كما انه يصح عزوج نوع الاصنام عربيه وصيلب يصح عزوج جميع الاصنام عزوجا
 صر من ان كل واحد من هذه الاصنام صرح على الافرع ما ساقى تقرب واذ اجاز فرد وعلول جيارها بطل العول
 بان يكون لاف الكنف لا يباح الحكمة فعلم ان الكون لو كان له لسان لما زال ولما زال وصلا لا يكون
 اربنا فصح ما ادعينا بان احسن لو كان له لسان لما زال واما ما ساقى وظهر في ذلك
 وله والامر فممتنع كون الجسم اربنا الوصف ان في ما من صور العالم ان نقول ان
 ولكن نكره في محدث مع ان العالم محدث بالادب فالدليل عليه انما هو صامع جودين وارضى الوجود
 فالجواب بان لا ان كان عن حقيقتها لهم ازدياد الاثنية على تقدير ثبوتها فمع ان الجواب
 منهم في شدة وازكان واصل فيها لهم الركس عليها وان كان جازعا عنها لهم كون الجواب ملكا والواحد
 انا وجب به فيما اول بالامكان هذا صلف واثبات الشال فليس كل ملك هو معقول بل هو شرعيا ما من
 فنقول بان الموثوق به ان كان حال حدوثه او عدمه بل هو قطعيا وهو المطلوب وان
 كان حال الثبوت فيهم تحصيل الكمال مع هو محال فان صلا لو كان كل ملك مع ما لم ان يكون
 صلا به عدمه ضرورة انها ملكة وهو محال فليس الا انهم ان صلا به ملكة وانما يكون ملكة ان لو كان
 معان لذلك انه عالم فليعلم بانها بخارج بل لا عينه ولا غم كما هو مذهب الحماسا الوصف ان لا يكون
 الجسم لو كان قد لا كان قدومه اما ان يكون عدمه او وجودا وما محالان فالجواب بقدم احسن محال
 اما ان لا يكون ان يكون قدومه عدمه او لا يكون لو كان كذلك لكان الجواب بثبوتها وهو محال لانها ان
 يكون منسلا كادش وهو محال والا لما بقي ذلك الملائكة ان الزمان ان هذا صلف او ان اد اعليه
 فكون ذلك ان اد حادثا ويكون صروسه رابده عليه ونرم التسلل واما ان لا يكون ان يكون قدومه
 وجودا ودل لان لو كان وجودا فاما ان يكون عن طريقه او حار جاعنه والادب واما ان لا
 والا فكل العلم بالجسم علمه بقدومه وكما ان العلم يكونه حتما صر من العلم ان يكون العلم لعدمه ضروريا
 ولو كان كذلك لما وقع النزاع في ذلك وليس كذلك ان الساسا صلا لان ان كان قدما لهم التسلل
 وان كان حادثا لان الساسا هو فقه قدومه فكون التقديم حادثا هذا صلف فان قيل
 الكلام عليه وهو ان صلا ههنا في غير الغارص لا انما يكون الجسم لو كان حادثا فقه وشفاه
 ان يكون عديميا او وجودا في الفاعلية الشال ان هذا مظهر في قدومه او لا يكون لو كان ان به حال
 قد لا كان قدومه اما ان يكون عديميا او وجوديا الى هذا ذكر لم واكوا ان الادب ان يقول

حسبنا الاصل تعالى للعلم بالوجود من عدم الدور وعبر الراجح ان فاعله البارئ تعالى ان اعتبر فيها رعاية
المصلحة وجب فيها لا يكون مصلحه ان لا يوجد لكن خلق الكائنات فكلية العلم بانه لا يوجد الا للعبارة
لنفسه مصلحه فوجد ان لا يوجد وان لم يعتبر فيها ذلك فقد بطل اصل الجواب الشبهة ان فيه من ان موثره
الله في العالم رايد علمه وهو صفة وجوده لا ينافي نقص الما موثره الخلق على عدمه بل ان كان حادث
افترس كل محدث فمؤثره فبما رايه علمها ولم يتم التسلسل وان كانت قد علمه لزم تقدم الفعل صفة
ان موثره في نفسه نسبة بينه وبين العالم ولا عقل شوبته دور المنتهين الشبهة ان في الاربعة اقسام
ملوم لكن الله تعالى موصفا في الارزكان بالوجود وذلك غير جائز الشبهة الرابعة لو كان العالم حادثا
لكان البارئ تعالى فاعلا مختارا فهو محال لان من قصد الى ايجاد شئ لا يصير لا بد وان يكون ذلك العقل
اول له من عدمه والآن لم العبد في حقه ولو كان الله تعالى مختارا لكان مستلزما لاولية فكون
ناقضا بذاته وهو محال الجواب انه ان صح ما ذكر تم الى قوله هذا هو الجواب
عن الشبهة الاولى المذكورة في الكتاب وهو انك من الاجابة التي ذكرها المتكلمون ونقروا
بغير لوجها ذكرهم من الكلام لزم دوام جميع المكاتب لانه لم يزد دوام واحد الوجود اولا
وابدا دوام المعلول الاول ودوام دوام المعلول الثاني ومن دوامه دوام المعلول الثالث وهلم جرا
الى اخر المراتب موصلا لا يحصل شئ في التغيرات في العالم اصلا اي لا يوجد شئ عن عدم ولا عدم
من وجوده وهو صلا في انفس اعتبرت الفلاس في هذه وقالوا بان الفاعل وان
كان داما الغيصة الا انه حدث التغير في العالم ان صورته كانت متوقفة على استعداد ادب
التدبير المتوقفة على ركاب الاطلاق والتقاليد الكونية وكل حادث منها موقوف على ما
لا ال اول ولهذا جددت التغير في العالم اطراف المصنف في هذه الاعتدال وقال العالم عليه السلام
وان كان عدم الداء الا انه غير عدم الصفات فان التغيرات والتبدلات محسوسة مقبولة حدوث
لك الصفات ان لم يمتد الى سبب قد حدث الحكم لا عن سبب وهو محال بالايعان والافقار
الاستفاد لذلك السبب كان صادقا ان الكلام في كيفية حدوثه كافي الاول فنقص الى هذه اسباب
ومسببات لانها لما دفعه ولهم وهو محال وان كان قد اعدا استعدادا كاد ان يكون قد تم
واذا عقل ذلك في الصفات الكاد ان لا العقل مثل ذلك في العلم دامت السبب الثانية
فجاءت ان موثره في الما لم يمتد الى سبب موثره الا لا يمتد الى موثره في الما موثره في الما
عقل ال موثره ولم التسلسل وهو محال واما الشبهة الثالثة فجاءت ان ذلك مقبوض
باجاد الصور والاعراض الكاد ان لا يمتد الى سبب موثره في الما موثره في الما

فجاءت بان موثره في الما لم يمتد الى سبب موثره في الما موثره في الما موثره في الما
كان بل لم يمتد الى سبب موثره في الما موثره في الما موثره في الما موثره في الما
اعلم ان الطريق الى اثبات العلم بالوجود بالضرورة لا يكون الا بواسطة العلم بالوجود بالضرورة
الله وجهه ملكا لا محالة اما الامكان او الكثرة على ما قد تاه وكبر وصر منها اما ان يعتبر الذات
او الصفات فلهذا طرق اربعة الاول الاستدلال بالامكان الى دار والى الاشارة من قوله تعالى
وانه انما انتم العقل وتقرره ان موثره لا شئ وهو موصوفه بصفات ذلك الموصوفه اما ان يكون له صلا
له انه اوله من كان الاول قد سبق وجوده اصل الوجود وان كان ملكا له انه فلا بد من افعال
ال شئ على ما عرفت فمعلوم ذلك الموصوفه بالامكان يكون هو الذي كان شئ له اذ امر الوجود فان كان الاول
لزم اصحاب كل واحد منهما الى الله وذلك موثره في الما لا يمتد الى سبب موثره في الما موثره في الما
كل واحد منهما الى الله لان كل واحد منهما مقدما في الوجود على الاخر فيكون كل واحد منهما مقدما على المعدوم
على نفسه والمعدوم على المعدوم متقدم فاشي يكون متقدما على سبب هذا خلف وان كان شئ
موصوفه بصفات الما هو شئ له موصوفه بصفات الما هو شئ له موصوفه بصفات الما هو شئ له
او لا نقض ال موصوفه بالامكان يكون موصوفه بصفات الما هو شئ له موصوفه بصفات الما هو شئ له
وهو المطلوب ولا اسرار التثنية بل بدفعه من تقدم مقدمة في ان العلم الموصوفه بالامكان يكون
موجودة حار وهو المعلول لانه لو لم يكن كذلك لكان العلم عر موصوفه بصفات الما هو شئ له
العلم فحينئذ يكون حصول ذلك المعلول لا اجل بل العلم وهو فرضنا كذلك هذا خلف ادعوى
هذا موقوف لولسبب الاسباب والمسببات لا ال بهاء لكانت باسرها موصوفه بصفات الما هو شئ له
لكن المقدمة مجموع تلك الاسباب والمسببات لا بد ان يحصل كل واحد منها وان لا يشك ان كل واحد
لك الازداد يمكن فكون ذلك المجموع معقولا لكن والمعدوم الى الامكان فذلك المجموع ممكن
وكل ممكن فلم موثره لا يكون اما ان يكون نفس ذلك المجموع او اما ان يكون له امر اخر جامع له
الاول محال والآخر لزم عدم الشئ على نفسه صفة وهو عدم المعنى بل الاثر وان كان محال ايضا
لان ما يكون موثره في المجموع لا بد وان يكون موثره في كل فرد من افراد ذلك المجموع والا فلو كان محال
المجموع عند حصوله على عدم حصول افراد وهو موصوفه بصفات الما هو شئ له موصوفه بصفات الما هو شئ له
من وجهين اولا ان لا يمتد الى سبب موثره في الما موثره في الما موثره في الما موثره في الما
وان يكون له علم او لا يكون فان لم يكن يكون له علم فاما ان يكون له علم فاما ان يكون له علم
فان كان الاول لزم العلم وعدا بللناه وان لم يكن لا يكون على المجموع لا بد وان يكون له علم فاما ان يكون له علم

العلم
نفسه

الفلكية عند الخليل في بحار التوحيد المحيطة بالشمس لو كان جودا المعنى الاول كان حاصلا في
 حينه غير ان حقيقته انما هي على الحركة من اولها الى اخرها فان لم يكن ان يكون كالتحريك المتعدد العاشر
 وذلك ان نقص وان كان عليه الحركة فلا يكون خاليا من الحركة وان كان فيهما محذوران في الاكوار والحدوث
 فهو حادث وايضا ما ان لم يكن نفوذ غير في حيزه المعين او لا يكون خارجا عن الاكوار كان كالأول اللطيف
 فحينئذ يكون بالانتماء بين وان كان ان كان صليبا كالحج وقد اجمع المسلمون على ان اشياء كل واحد
 من هاتين الصفتين في حيزه كمنزلهما ان يكونا في حيز واحد وان لم يكن في حيز واحد فيكونا في حيزين
 للمفاتيح فهو حق او انه تعالى صرح بهذا المعنى بكتابه في الاملا والحق ان يكون عليه ما فيه من شواهد الادب
 مؤداه واما المعنى الرابع وهو كونه للمفاتيح المتقابلة فهو عندنا وعند الفلاس في حيز واحد وهو ذلك الكرامية
 والجمالية وهذه الصفتان عند التحقيق يرجعان الى الحيز من كونه تعالى محله لحدوث او ليس محله لها
 وسبب الكلام فيه **المسألة الخامسة في امتناع كونه في المكان** ودر علمه وهو ان العلم
 اعلم ان قبل ان يفيض في تقرير الوصف المذكور في بحثه ان لا يكون حيزا هل يعقل
 حصوله في المكان ام لا فان لم يعقل كان نشأته لانه على غير اجسدية كانه لانه على غير اجسدية والمكان
 وان يعقل ذلك لا يكون لانه على غير اجسدية كانه لانه على غير اجسدية ومن كونه
 حيزا كما صار بعض الكرامية ومن ان لا يكون حيزا معقل حصوله في اجسدية قالوا نعم بالضرورة
 احدهم ان الاول انما كانت المحسوسة مثل اللون والقلم باعل الجدار والورق القلم باسفلهم قالوا
 ولا نقرا في ذلك ما يقال في ان حصول اللون في اجسامات انما كان بطريق التبعية لما لا انما نقول
 الكسور في اجسامهم والكسور في اجسامهم على سبيل الاستقلال او التبعية ثم انه لا يلزم من تبعية اجسدية
 عنه المعقضية لكونه في اجسامه على سبيل الاستقلال نقل خفاصه بأكمله التي هو اعم فلهذا لا ياب
 من الاله على كونه في اجسامه في الخارج قد افترق لهما بما عاينا باستماع كونه في المكان فهو
 ذكر في الكتاب ثلثة منها امث الوجب الاول فهو ان كل ما كان حاصلا في المكان
 الاكوار اما ان يتصل به جانيبه في المكان الاول لا يتصل به في المكان الثاني فلهذا لا يكون
 من كيانها لو كان امث تعالى كذا لکنه ان كبره عاذا به وقد تماسى له ولها ان لم يتصل به طائفة
 عن الاخر لكونه غايبة الصفر والحق ان كان نقطة ولا يجوز ان يكون وقد افترق العقل عما هو
 تنزيه الله عن ذلك ان انه تعالى لو كان في اجسامه لكان يكون منها من جميع الجوانب
 او يكون غير منها من جميع الجوانب او يكون منها من بعض الجوانب دون البعض
 والاولى هم باسرها باطله فوجب القول باستماع حصوله في المكان اما القسم الاول فمحال

لان

ان كل ما كان متناهيًا وكل كواكب فانه لا تمتنع في العقل في حيزه من اجزاء ذلك المثل
 او انقص منه العلم بجواز ذلك والحدوديات واذا استوت القادير لثلاثة احوال استقام
 وحيز ذلك القدر على ما هو ازيد منه او انقص منه لا بتخصيص فاعلم محذور وكل ما كان فعلا
 فاعلم محذور فهو محدث ضرورة كونه مسبوقا بالعقد والاختيار فلو كان الله تعالى متناهيًا
 من تلك الجوانب لكان كونه محدثا وهو محال واما ان يعبر عن كونه غير متناهي في كل
 الجوانب فهو ايضا محال لوجود الاول ان كل ما كان قابلا للزيادة والنقصان في دليل التطبيق
 ونقصه وذلك ان يكون متناهيًا لانه ان لم يكن كونه تعالى مركبا لان البعد الممتد لا الاله تعالى
 ان يخص فيه لاشياء اشياء لانه ان يكون ذاته عالطة للقادير انما كان الله تعالى راسم ذلك
 علوا كسرا واما ان يعبر عن كونه متناهيًا في بعض الجوانب دون البعض فهو محال
 ايضا لوجوده في اولها لان بعض المحالات اللازمة على قدر كونه غير متناهي في كل الجوانب
 لا يتم على قدر كونه متناهيًا في بعض الجوانب دون البعض واما ثانيا فلان الجوانب المتناهية
 غير المتناهية وهو غير متناهية فلم يتم الترتيب كما في ذاته وهو محال الوصف الاول هو ان العالم كورة
 واذا كان كذا وكذا لكونه في حيزه اما الاول فمفترى من انه اذا حصل خوض في حيزه
 فاذا كانت ثلثة سكان في قصر مشرق عن اشد اية قالوا انه حصل في اول الليل فاذا كانت
 سكان في قصر المغرب قالوا انه حصل في اخر الليل فعملنا ان اول الليل في اقصى المشرق
 مربعين في اول الليل في اقصى المغرب وذلك بوجه كون الارض كروية وهذا هو المعنى في كون
 العالم كورة في هذا المقام واما كونه في الاكوار والعناصر فلا يخفى ان الاله تعالى في حيزه
 اثنان مواز الارض اذا كانت كورة فاجتبه في فوقه بالنسبة الى سكان المشرق على كونه
 بالنسبة الى سكان المغرب وبالعكس اذا ثبت هذا فنقول اما ان يكون فوقا
 بالنسبة الى من كان في المشرق والمغرب او يكون فوقا بالنسبة الى اصعد الاول فنقص ان
 يكون ذلكا جميعا بكليهما الارض يقال الله تعالى في بعض ان يكون متناهيًا بالنسبة الى الغير
 وذلك محال بالانفاذ عنيت وبغيره فنقول لهذا مقرب الوصف المذكور في الكتاب
 ولقد اوجها في كونها في المكان فاما ان يكون ظاهريا كشيء وهو باطل لانها في
 ادوار انبساطها وحينئذ الامتناع نفوذ غير في حيزه فكونها في حيزها وهو محال لان
 لو كان في المكان فكان جانيبه الذي على المكان غير ان ذلك لا يليه فكونها مركبا لثلاث لو كان
 في المكان لكان اما صوته او قدم المكان في محالات السواء لو كان ابارد على الوتر فاما ان

محاذرة الارض

كل واحد يعلم ويحده ملك الاضافات لوجودها في الاعيان الوجه الثاني في بيان امتناع كونها
محملا لحوادث موان كل ما كان وصفات اسمته فهو من صفات الابدان وصفات الكبار فلو كانت
صفة وصفاته محدثة كانت دالة على حدوث ملك الصفة عليه عصفات الكبار فلو كانت ناقصة
هذا صنف واحد وصحت انكراميه على صحة قولهم بان الله تعالى لم يكن في العالم ثم صار فاعلا ولم
يكن في الدنيا في الازل قوله اننا انزلنا نوحا ثم صار مجرما ولم يكن عالما بحدوده العالم ثم صار عالما بهذه الدنيا
ان صفات اسمته محدثة بعد ما لم يكن واكواب موان المتغيرا ضاه الصفة ال دلل الشئ لا نفس الصفة
المع البانف في الوجود لما في الخارج
الشرح اعلم انه تبار بعضهم ان الم ادراك المثنان والذلة ادراك الملازم قال المصنف رحمه
وعندي ان الاستغفار متغيرا غير ثابت لا العوض لا يتوقف اضاح الموان بالمعلم واجل
المعلم ما جده الان في نفسه والام والذلة وامت الملازم والمتاخر منها حفيان عين
مقورين لا اكثر فكيف يمكن تغيرها بها اذا عرفت هذا فنقول انفق العقل على استحال
الام على اسمته وامت الذلة فاحتمانا اتفقوا على انكارها سواء كانت حية او عقيمة وامت
الكلما فقد ارجاوا الذلة الحسية عليه الا انهم اشتهوا الذلة العقلية فالوا ان البارك بلبنة باله
الكتاب والاملاب وقد اصبحت لهما باعنا امتناع كونه تعالى ملته بالوجه المذكور في
الكتاب اما الاوس صورة موان المعقول والذلة ادراك ما يلزم المراج والمراج
كيفية حاصله عند اختلاف الاصنام الوصوفه بالنكسات المتضادة واسم تعالى ليس بمشتمل
ان هو لم ادراك ما واقع فمستحيل عليه الذلة وكذا لكر الام عبارة عن ادراك المثنان في المراج
وذكر حال عليه بعض الطرق المذكورة في الذلة وتنازل ان يتوار الذلة عند ما على مبر للذلة حية
ولذلة عقلية اما الذلة الحسية فثبت انها عبارة عما ذكرتم لكن لا يلزم وانما ثباني حق الله تعالى
انما الثاني انما نفس الذلة لما انه لا يلزم وانما كما حصل انما العام لوصف الذلة عليه لكان طالبا لتحقيق
المتنبيه واللائم بما بالملزوم مثلا من الشوطيه ان من صحت علمه الذلة وكان قادرا على
تحصيلها كان كالمجالي تحقيق المتنبيه والبايان ان كونه طالبا لحصول الذلة حيا وذكر لانه تعالى
لو كان طالبا لحصول الذلة فلا يكون ان يكون فاحرا على ايجادها في الارز اولم يكن وكل ما في الارز
في انقور كونه طالبا لما كان لا يملك ان يتقسم الذات فلا لانه لو كان قادرا عليها في الارز لم
صحة ايجادها في الارز وهو حال ولا يملك العسل ان كان فلا لانه اذا لم يقدر عليه لم
ان يكون متائما في الارز بسبب فقد ان المتنبيه وهو حال بالاعاق قال بسبب العلاء

هذا هو الوجه الثاني في بيان امتناع كونها محملا لحوادث موان كل ما كان وصفات اسمته فهو من صفات الابدان وصفات الكبار فلو كانت صفة وصفاته محدثة كانت دالة على حدوث ملك الصفة عليه عصفات الكبار فلو كانت ناقصة هذا صنف واحد وصحت انكراميه على صحة قولهم بان الله تعالى لم يكن في العالم ثم صار فاعلا ولم يكن في الدنيا في الازل قوله اننا انزلنا نوحا ثم صار مجرما ولم يكن عالما بحدوده العالم ثم صار عالما بهذه الدنيا ان صفات اسمته محدثة بعد ما لم يكن واكواب موان المتغيرا ضاه الصفة ال دلل الشئ لا نفس الصفة المع البانف في الوجود لما في الخارج

انا سيعم قوله لوصف الذلة عليه لكان طالبا لتحقيقها ان لو لم يكن الذلة حاضرة عنده ابدأ وعندها
المتنبيه موداته الكمال من حاصله ابدأ فستحل طلبها وكحقق هذا الكلام موان كل من يتصور في نفسه
كالا فخرج ومن تصور في نفسه نقصا تان لم يلبثه فادان كاله سبحانه وتعالى اعظم الكبار وعلمه بكاله
اجل العلم فلم لا يكون مستلزم ذلك العلم اعظم اللذات **المستأن** العلم العاشرة
دميك برعل سنا ال لهما **الشرح** اعلم ان الموان الملته في هذه المسئلة لوصف
ان الحلاق لفظ الوجود على الولد والكن عيب فهو موان وهو هذا السعول والحق العرك
واساعها وثانيها ان الحلاق لفظ الوجود على الولد والكن عيب فهو موان وهو هذا السعول والحق العرك
في موان الولد موانه وهو محي غير متوازن لما به لصله وانما امتناعه من غير موانه ان يقيد
سلي وموانه غير محي من بشر الماهيات ووجودات الملكات عابضة لما هاتيا وهذا موان احصار
المشترس سنا وثالثها ان لفظ الوجود على الواجب والكن عيب فهو موان وهو هذا السعول والحق العرك
صفة عارضة لما هات كلاهما وهو احصار المصنف في اكثر كتيبه ولصيا ركش من الاصول لهما التقدير الاول
والثالث قد سعت الاشارة الى اسمتها عن ثانيا وثالثا في باب انان وهذا الكتاب واما القول
انان الذي هو احتيا المبرس فهو بالكل مدرك علمه وهو الاول ما ذكر في الكتاب وهو موان
وافقت على ان وجهه ليقول معلم للبشر وعلى ان ماهيته غير معقولة للشرح والشرح الثالث
ان وجوده غير حقيقي فان قيل لم لا يكون ان يكون الموان وحقق الحق قتيوة السلبية قلنا
هذا بالملز لان قتيوة السلبية معلومة كيف وانفتت العلاء سفة على العلم والحق موان الولد
الاضافات الرضمان وهو ايضا ذكرها الكتاب موان الوجود لما هو موانه لان كونه
مقتضيا للتحديد او للعرض او لا يكون مقتضيا لا لذكر ولا لذكر ان كان الموان موان كل موان
مجردا لملم ان يكون وجودات الملكات مجردة هذا صنف واحد وان كان الموان موان كل موان
لما هية وان لم يكن مقتضيا لا لذكر ولا لذكر بل لالام ان كان ان علمه على السوا كان اخضا من قلنا
بالحي في الولد لانه مقتضى ال سبب منقصل ولا يكون الولد ولها هذا صنف واحد وهذا موان
الحق ان اعتمد المصنف على ان ابطال منه المبرس في الملمح والمباحث المشترقة والسوال
عليه موان عال لم يلم بان الوجود اذا كان مقتضيا للتحديد لملم لم يكون وجودات الملكات مجردة
عن الماهيات اذ في احتمال ان يكون خصوصيات ماهياتها مافعة للتحديد وجودا ثانيا لم يتطلوا هذه الامور
لانهم ديلم او نقول لم لا يجوز ان يكون مقتضى للتحديد مشروطا بالوجود الذاتي وحده لا لملم
ولقضاءه للبي دجدة في حق الملكات لاننا ذكرنا اشود هناك سلنا ذكر فلم قلتم بانه اذا كان

ان يحصل لها الوجود من غير ان يضاف اليه من التمسك والتمسك بما لا يجوز ان يكون علمه لجلوله
 ان ذلك الوجود عن الماهية قوله لو كان عن الماهية قلنا لم لا يجوز ان يكون علمه لجلوله
 الماهية كما قلنا ان الصورة وان كان سبب حاله في الماهية الا انها عنه عنها في اصل وجودها وان كانت
 محتاجة اليها في الحصول اليها في ذلك الماهية انما ذكرتم معارضها هي هيات الماهيات
 فانما جالبه لوجودها انما والعقل حاكم مقدم القابل علم الماهية فان منعته ذلك منعنا ما ذكرتم
 من التمسك فاما ان يقال بعين الماهية لا يكتفي في حصول الوجود او يكتفي فان كان لا يكتفي لزم ان يتوقف
 مالمية الماهية للوجود على وجود اخر حتى يكون موجوده بل ان يكون موصوفاً ويلمح ما ذكرتم من الحالات
 وان كان بعين الماهية يكتفي في ذلك القول فلم لا يكتفي بعين الماهية في كونها مؤثرة في الوجود حتى لا يعتين
 في تقدمها على الوجود في المؤثرية كونها موجودة
 المسألة الثانية عشر قد يجوز ان يقال في شيء
 لنفس حقيقة المخصوصة الى اخرها
 لما فرغ من البحث عن وجود الله شرع في البحث عن ذاته اذ
 الغرض من هذه المسألة اثبات ان له محالفة لساير الدورات لاجل ادعاء المخصوصة وانما قدم على هذا الوجه مقدمة
 لا بد من تقدمها وهي ان لا شيء يخالفها ان يكون ذلك المحال لاجل امير زائد ليس عليها الحكم في هذه المسألة
 وقد اجمعت على تقرير هذه المقدمة بالوجهين المذكورين في الكتاب اما الاول فيقول لو كان احكام
 المحال في امر زائد عن ذلك الرايد اما ان يكون مخالفاً لذلك الرايد الاضواء لا يكون فان لم يكن مخالفاً لا يكون
 كل واحد من هذين الرايد من وجوب مخالفة الآخر لا يخالف مستنداً في بعض الدائفة واستركا انما الرايد فيكون
 الاسرار بينهما واقفاً وكل الوجود متمتع ووقع المحال في بعضها وان كان كل واحد منهما مخالفاً للآخر فلا يكونان
 في الفتنما لانهما اول الامر زائد عن الاول وهو المطلوب والمحال لا يكونان مخالفاً لاول الامر فمفهوم الكلام
 فيها ويلمح انما الدوراد السلسل او الاسماء الى امر لا يكون احكامها لامر زائد بل لانهما هو المطلوب
 والسؤال علمه هو ان يقال لم لا يحصل كون ذلك الذي مخالفة للدورات بالصفة والصفة مخالفة للصفة
 بالغا فالدار علمه الحكم واحكام الصفة هو المحال له والصفة علم الحكم واحكام الدورات هي في الفتنما الدورات
 اخرى بل ليلمح الدوراد لا يتسلسل في هذا كقول من يقول المعبر وصفه يعني انما هي المتعبر بتعريف الدورات
 والدورات بعينها المعبر فكذلك هنا الشيء انما اذا برضنا انما وقامت بها صفة والدورات من حيث
 انها لا تدور ان يكون محالها للملك الصفة والآن لم يكن احدهما ان يكون موصوفه والاخر ان يكون صفة اول
 العكس وان كانا كذلك الدورات محالها للملك الصفة كما هي الفتنما الدورات للملك الصفة لعكس الدورات لامر
 زائد وادعى ان لا تدور في ذلك وهو محال في ذاته وهو هذا السج الاسماء الى المحسوس المصروف في فناء الاحوال
 الدورات لاجل ادعاء المخصوصة لا الصفة عائد الى ذاته وهو هذا السج الاسماء الى المحسوس المصروف في فناء الاحوال

[illegible]

تمام ما يتعلق بالشيء المذكور شرطه واما في سائر العلوم انما العلم بهذا الشيء لا يمتنع
 الا ان يمكنه ذلك وكلف لا ومن مذهب اصحابنا انه لا يمكن ان يتوقف العلم على شرط
 متصل عن ذاته فله ان يتقدم ذلك وهو العلم بكونه شرط لا يكون ان يتوقف موصوفه
 او لم يكن فان كان الاول لم يكن السوط شرطا هذا صنف وان كان الثاني كان العلم مجموع
 الامر بكون العلم العلي عليه مركبة وهو العلم بان كل واحد من الامرين اذا اريد فان كان
 موجبا كان موصوفه العلم لا جزاها وان لم يكن موجبا لم يكن موجبا فان الاجتماع الإضافات
 ما هيته اما ان يكون بامره او لا يكون فان كان بامره ومن لا يوصف بالانفراد وصفه ان لا يوصف
 حال الاجتماع وان لم يكن بامره يكون الاجتماع اعدادا وهو ما لا يمكن ان يتوقف عليه
 متقدم عن اعتبار البسم ان يكون لا يوصف العلم بكونه شرط موصوفه فلو لم يكن منه
 ان يكون العلم مركبة فله ان لا يوصف العلم بكونه شرط على السوط كونه شرطه واما
 في صحتها وشرطها وكذا في العلم بان كل واحد من الامرين يتوقف على الشرط فله ان
 الولد لا يوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 بالمقدمة الولد لا يوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 الشرط والمجموع نوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 لا يمكن ان يتوقف العلم على شرطه فله ان لا يوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 الا ان يوصف العلم بكونه شرطه فله ان لا يوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 هو ان يتوقف العلم بكونه شرطه فله ان لا يوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 انه يعلم من اسما العلوم اسما العلم مادام لم يفسر لكن قلم بان اسما العلم على ما ذكرتم
 والفسر بان اسما العلم على ما ذكرتم فله ان لا يوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 الشرط بكونه تمام الاجزاء فقد يكون بغير الاجزاء فله ان لا يوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 الفسري لاجل اسما الشرط او كصورت المانع وصعد لا يعلم من الحجاب المذكور في الكتاب
 واصحابنا ان كل ما لا بد منه في الموصوفه ان لا يوصف العلم بكونه شرطه وكذا في العلم بكونه شرطه
 هو بر حجتنا في اثبات كونه عال قادرا في بغير ما يحجب به انفسه وهو وجه واحد
 ما ذكره في الكتاب وهذا خبرنا اليه مرة صحت نقلت عن العلامة انهم قالوا امتنع وهو
 انقاد بالفسر المذكورين الا اننا نقدره هنا بعبار اخرى وهي ان يكون ما هو موصوفه
 للعالم لا يكون ان يكون متجها لاجل ما لا بد منه في موصوفه للعالم في الازل وهو الشرط

الشرط

الشرط وانما الموانع وغير ذلك اذ لم يكن فان كان متجها نحو الفعل لا محالة وان لم يكن متجها لاجل ما لا بد
 منه في العلم بامره وجود الفعل وعلى العدم بغيره فانقول وجود العاد محال لان القادر
 هو الذي لا يمكن التمكن من الفعل وبالعكس وعلى التقديرين فلا يمتنع ذلك اذ لا قدرة على الواجب
 وعلى المتجها الثاني سلمنا ان العاد في العلم معقول لكن لا يمكن ان يكون له قدرة لانه لو كان
 قادرا لكانت قدرته اما ان يكون ارسا او لا يكون والاول محال لان التمكن من ان لا يتقدم على الاثر
 كنه صفة الاثر في الامر محال لان الامر عبارة عن نفي الاولية واكاد ان يكون موصوفا
 بالازل واجمع بينهما متناقض وان كان محال لان قدرته اذ لم يكن له كنه صفة فاد ثوبا فليس
 الى موصوفه فان كان كذلك لم يوصف بكونه قادر على ان يكون موصوفا للمبدأ الاول موجبا
 ثم قالوا هو ان الموصوفه العالم محال يكون قادرا لكن لم لا يكون ان لا يكون موصوفا لشيء كونه
 واصلا لوجوده بل يكون معلولا وارجو ان يكون من جملة اوصافه ان لا يكون قادرا
 يكون الموصوفه المستجيب لجميع الجهات الموصوفه تارة يكون موصوفا للثابت واما لا يكون في محض قدرته
 ان الحجاب يوصف عنه الرجوع لا المخرج وان كان مذكور في الكتاب وهو ان يكون قادرا
 عالم في الحوادث اليومية فلم يوصف بكونه قادر على ان يكون قادرا في اليوم او امتناعا ساء ان
 الموصوفه الحوادث اليومية ان لا يتجها ما لا بد منه في موصوفه فله ان لا يوصف العلم بكونه شرطه
 قد ذكرنا القصور المعقولة في الموصوفه امسح حصولها لكل واحد من الامرين محجب اما الاول فظاهر
 وانما الثاني فلا يخفى لو كان متجها لما دخلت في الوجود ووجد صلب فلا يكون محسوسا يكون
 ما ذكره هو ما ظاهرا من ان ان قدرته ارسا ومن انما استدعى صحة الامر ان لو كان معلوما
 بالمعروف في الاول اما اذا كان متعلقا بالمعروف في الاول فلا استدعى لاصح الاثر لا ان لا
 عالم قلم بان متعلقا بالسر لا بد من الاثر لانه لا بد من الاثر لانه لا بد من الاثر لانه لا بد من الاثر
 العالم ويستبعد ما ذكرناه ان الموصوفه العالم لا بد من الاثر لانه لا بد من الاثر لانه لا بد من الاثر
 الوصفه مادام واصفا بالمعروف لجمعها على اسما هذه الواسطة ايضا فلا تاعرفنا من دين الانبياء
 عليهم السلام في هذه الواسطة العلم الاخرى صانع العالم عالم الاله
 العلم ان اختلاف في هذه المصاحف واما العلامة ما نتم انكرنا علم مطلقا وقد اصبحت اصحابنا على ان
 علمه بالعلم المذكور في الكتاب اما الاول فهو ان يكون افعالا في علمه متشقة وكل
 مكان له كنه كنه علمه من الاول فظاهره لا سيما عندنا في افعالنا كنهنا
 والمصاحف العجيبة المذكورة في كتب التشريح واما السان في العلم اذ هو الاخرى فيها وزعموا ان من راي

[illegible]

سلك الصنع قوله الفلاسفة أشبهوا خلقه الانسان الى الفعل المصنوع فلما انكاروا الضرورة على اجمع اقول
 جازوا اما الاطباء فاكثروا فاضلهم اطبقتوا على دلائله عجائب خلقته على حكمة الصانع مثل جالينوس وبشرط
 واندراطون وغيرهم واما قوله بان الفعل المحكم قد يصدر عن الظان فلما انكاروا ان لا يمكن ان
 يفعل الانفعال الكثرة على وجه الايقان فان قلت انما قد نجد الانفعال الكثرة المحكم في
 بعض الهمم مثل علم على انواع والخلق وذلك بقدر في حكمه فاعلمنا قلنا تطرق الى ذلك فيها لاند
 على اجماع اذ العالم قد يفعل فعلا غير محكم لكن غير العالم لا يمكن ان يفعل ان يفعل المحكم واما
 المعاضة فجوابنا ان الشيء الولد يجوز ان يكون قايلا وفاعلا معالما سواء الولد يجوز ان يصدر
 اكثر من الولد والضا فان فاعلا لا يختار الى احد هذا هو الوجه الثاني
 في اسباب علم الله تعالى وهو انه ان يقول قد ثبت انه قادر وفاعل الاحتيار فكل من فعل مستوقا
 بالبعد والاختيار والعقد الى ايجاد الشيء لا شأنا الا بعد زوال تلك العقبات يكون ان شاء الله تعالى
 الحقان الا شأنا التصور لا عقل ان يكون هذا اذ طنا لا ان يحمل وانظر انما يكون ان اذا كان
 الحكم غير مطبق للحكم عليه وكان محتمل ان لا يكون مشاعيا او التصور ليس فيه حكم اصلا محتمل
 ان يكون هذا اذ طنا وادانت به عال عالم كعالم الاشياء تلك الحقائق هي هي فبعض ان يكون له الوازم
 وتصرفه في العلم وجعل العلم لازم بعض له انه القدر من شئوب له ما لا فلا بد ان يكون
 ذلك الصدق الثاني هو الاول في علم الله تعالى في تصورها وتصرفها

المعلم الثالث المكرر العلاءية كونه عالما بما في سائر الوجودات
الذي اعترفوا بكونه تعالى عالما حاصل فوا على ما ذهب اليه من علمه بغيره وانكر علمه بذاته بناء على ان
العلم اتصاف وارضافه الشيء الى شيء محال وهو مستقضى من علم الذات من علم العلم بذاته
وانكر علمه بالكلية فثبت ان العلم بالشيء عبان عن حصول صورة المعلوم في العالم فلو كان الوجود تعالى
عالما بالكلية لكانت له صورة المعلومات وهو محال اما او افلا استحال كونه موصوفا بالصعيات
واما ثانيا فلا ان الكلليات غير متناهية في سبل حصولها في ذاته ولان كل علة ففوا ما شفع او وتر
وعلى القدر من هو متناه واما ثانيا فلا ان تلك الصور ان اقتضت كماله كان كاملا لغيره
والآن لم يجد اثباتا لها والجواب عن الاول ان العلم عبارة عما ذكره ولان
سلبناه فلا ان العلم اتصافه بالصعيات واثبت حصول صورها في ذاته فاما قلتم
بانه محال نعم ثبت امتناع الكثرة في ذاته اما في صفاته فلا واما صدر ما شفع والون فهو ذلك
من خواص العدد المساهي ولما صدرت الكثرة والعقائد في محال ومنهم من لم يعلم علمه بالكلية وانكر علمه

او يكون ذلك المسمى معلوما بذاته او بمعنى اما الاول فهو القول الثاني للنجار فانه قال له تعالى
مريد له انما والاشان وهو ان يكون المريد به معلوم معنى مقبول ذلك المعنى اما ان يكون قدما قايما
به او حادثا والاول هو قولنا صحتها والاشان لا يكون هذه الارادة الحديثة مائة
مئات اسم وهو قولنا الكراميه او هو قولنا ان على والهاشم والعاصم عند كبار
وساكن الكتاب انما هو ذلك ثم اعلم ان صياها واكثر المعرلة اعقوا على الارادة صعبا بل
على العلم وذهب ابو الهذيل والسنحان والاضطراب الى ان الله لا يعنى الارادة الا الادعى ولا يعنى للكرامه
الا العارفين شأنا او غايها ودكره حقنا هو العلم باشتغال الفعل على مصلحة او اعتقاد
ذلك او طعن ذلك انه تعالى لا يستلزم صحة الاعتقاد والظن فلا يجوز له معنى للاداعي والبصائر
في صحة الاعتقاد باشتغال الفعل على المصلحة او للفائدة وما بالواجب حين فانه حكم يكون الارادة
زائدة على الادعى والعارفين ان الله هو تعالى الغايه اذا عرفت هذا فاعلم انه قد احتج اصحابنا
على ان الله تعالى ما ذكر المصنف في الكتاب من ان يكون كونه كونه شئ محقق بصفات
واوقات معينة مع جوار حصوله في تلك الاوقات والاشان في وقت معين على بعضها
وحدان مع على ان يصح على النظر فاختصا صياها الامور الجارية مستند في تخصيصها وذلك الخلف ليس هو مدعى
انه تعالى لا ارادة الله تعالى الا بالعدل لا يقتضيه لا خفاء من موقف دور وقت وليس هو العلم
لان العلم متعلق بالعلم فكيف يكون بغير العلم وهذه الصفة مستتبعه موثرة والتابع لا يكون مستتبع
ولا هو ان يار الصفا مثل السمع والبصر وكذا لا يصح لهذا التحقق فلا بد من صفة اخرى اجعلها كتحقق
افعال الله تعالى تلك الامور الجارية في الارادة فان قيل لا نسلم ان احوالها صفة في الاوقات
المعينة بل حصولها قبلها او بعدها وان الصفة كالصانع فكل حصولها في تلك الاوقات
وقت وفيه فاذا حصل حصول شئ في وقت معين حصوله قبله او بعده فكل ما ذكره من مقتضى صفة حدوث
العالم فانها صانع الازمان وعرفا صفة الازمان وايضا صفة الازمان حال حدوثها واصل حدوثها
معدومة وقال بها عن معدوم سلمنا انه لم يحصل لها قبل تلك الاوقات وبعدها لم يكن ذلك الحق
عائنة الى المقدس والقدرة في ذلك قطع م سانه ان كان من ارادة الفعل وان كان في نفسه
مستند ان يوجد قبل او بعد لكونه قدرة الله تعالى وبجبهة العلوق بانجاء في ذلك الوقت ومحملة العلوق
بانجاء في وقت واحد لا يكون هناك حاجة الى التحقق والعدل يؤكد ذلك ان القدرة اعادته عند مقارنه
المقدس في صفة لصدقه فاذا عرفت القدرة المقدرة والوجود عدم صلاحيتها للصدور لا يتجدد
فيكونا قد عرفت ان الله تعالى لا يعقل شئ في الغايه سلمنا ان احوالها صفة في وقت معين وتاخر بالنظر
الى

والله

الى ذاته والقدرة الله ولكن لم لا يكون المحقق هو المقدر قوله لان القدرة شئها الاجاد التي
الكلف بالنسبة الى الاوقات فكل ذلك كذا في الارادة المتخصص بوقت معين دور وقت لا يتجدد
لان هذا الوقت المحقق هو الوقت المقدرة الى من يخرج من الاوقات الارادة ايضا الى من يخرج من الاوقات التسلسل
وهذا هو السؤال المتيقن في الكتاب انما لا يصح للتخصيص في الاوقات يكون المحقق هو العلم قوله العلم
تأخر غير موثرة والصفة مستتبعه موثرة فكل لا يتقرب العلم بوقت في التخصيص لم يتقرب علمه
باشتغال الفعل على المصلحة لم لا يكون ان يكون اعياله الى الاجاد في ذلك الوقت في التخصيص ولا اعياله في وقت
ان علم الله تعالى متعلق ان علم الله تعالى متعلق بجميع الاشياء وان الى الاشياء يوجد وانها لا يوجد في وقت
حلاف ما علم الله وحققه يكون علمه كافيا في التخصيص لانه غير صالح له ذلك فكل ما يكون الوقت في التخصيص
موقوف على تعالى ان سلمنا ان القدرة والعلم او قوله ان العلم للتخصيص في الارادة غير صالح ايضا لكونه
علمه ان الله تعالى لو خلق فينا علما ضروريا بان في وجود انار والالام العظيمة وصلو صا ارادة ضرورية لوجودها
فانما لا بد من ان يار الله تعالى في الارادة غير صالح للتخصيص مطلقا سلمنا صحة دليله لكن هذا مدر على انه
تعالى غير مريد وسانه موانه لو كان مريد بالان حصول المراتب اول حصوله فكونه شئ لا يكون في تلك الاوقات
ان حال الفعل في السكون وان استويا بالنسبة اليه الا ان الفعل لا يصلح للغير والترك في هذا الفاعل بوجه الفعل لا لانه
الفعل له بل لانه احسان الى الغير لا يتقرب الاجتناب الى العير وبركه ان استويا بالنسبة اليه اشبه بالبركة
وان لم يستويا كان احسان الى الغير اذ لم يكون احسان الى العير شيئا لا شك في انه يكون شيئا لغضائه
فيجوز المذهب هذه الشبهة عند هذا سقم في قولنا ان الله تعالى واكوا قوله لم يعلم ما به مع حصول
احاد قبل ما حصل وبعده فكل لا يكون ذلك في الوجود بعد ما كان معدوما فحقوقه بالمدة للعدم والوجود
ملوك ان افعالهم عن غير علمه في بعض الاوقات لم يكن ذلك الامتناع مستندا الى ذلك كتحقق بل الى امر اخر
وذلك الامتناع كان حكم الزوال كان الامتناع المرتب علمه ايضا في الزوال وادان كان كذلك كان حصول ذلك
اكادش قبل وبعده فكل ان كان مستند الزوال كان واجبا لانه محقق لكون الامتناع كالحاصل سببه ايم
السوء وذلك لا يعقل مع تفرق ما صار موجودا بعد عدمه قوله العالم امتنع الوجود في الاراد ثم صار ذلك
المحصول في الزوال وذلك مدر على ان المستحيل عموما متعلق بالاحوال انما هو وقوع الفعل
الاذل وذلك ما ثبت انما هو الفعل في الازمان فهو ممكن وذلك الامتناع ما ثبت انما هو العلم ما قالوه
احادش الى حال حكمه وهذا القول في صحة المقدور هو قوله لم لا يجوز ان يكون اكادش وان كان ممكن حصول
فكل الوقت الذي حصل فيه او بعد نظر الى ذاته الا انه يكون وصلا الى قدرته فكل المعنى لكونه شئ
مقدرة القدرة الله هو الامكان الذي هو مشترك بين المكاتب باسرها فاذا كان الاجل صالح لبعض المكاتب

انما في بيان كون هذه التسمية راجعة الى الذات وهو ان العلم صفة مخصوصة وكذا العدم كذلك
 صفة من غير عالمه فبما لم يكن عالمه بوجهها واما الذات فهو امر موصوفه فاعلم مقبلة ولم
 من ذلك التباين بين الذات والصفة الثالث انه لو كان العلم نفس الذات لكان
 لو لم يكن كذلك لكان العلم والعدم راجعا الى الذات لكان العلم نفس العدم صفة
 ان الذات في اللغة والتقدير انما هي صفة راجعة اليها وادراكها كذلك لنعم ان كثيرا ما يكون معلوم
 يكون معدوما لكنه ليس كذلك فان الوحد والمنهج كل واحد منهما معلوم وغير معدوم فثبت
اربع ادوات الذات الاربعة هذا الوجه عني عن الشرح الا ان فيه بحثا وهو ان
 لا يلزم من وجود ان التوقية في هذه المذاهب الفارقات منها بل انما يتركز التوقية في قولنا لا بد
 من وجودها لا بد عندهم ان لا يلزم من ذلك الفارقات فكذا هنا وحواصة ما من مذهب من المذاهب
 زائد على الماهية واستحوا انما تعال لو كان عالما الى لا يعلم ان الكسوف
 في هذه المذاهب الفلاسفة والمعرفة وهم وان كانوا يقولون بالصفات المعنى صفة لا تتوحد ابدا فاعرف
 الا انهم بالعلم في احوال الصفات بالذات وقد ذكرنا في هذا من الوحد على احوالها بوجه
 انما المعرفة بعد احوالها الاولى ما يدرك على الصفات مطلقا وهو ان لو كان
 دار ان امر موصوفه بالصفات لكان جميع الاله مركبة من تلك الذات ومن تلك الصفات وهو ان
 ان ما يدرك على العلم خاصة وهو انه لا يكون في الكتاب ومقر سوره هو ان تعال لو كان عالما لكان
 علمه متعلقا بعينه متعلق به علما لان علمه تعال معلوم بهذا السواد مثلا وعلمنا انما متعلق به فقد
 تعلم العلمان ليعلم ولا بد من ذلك بوجه ما لم يعلم ان علمه تعال وعلمنا ان ذلك في ذاته
 قلنا بانه يلزم منه ما لم يعلم ذلك لان هذا التعلق لا يفسد من العلم فكان كاشفا صفة
 والاشراف على الاشياء كاشف عن جميع مقتضى الاشياء الحقيقه وانما قلنا بانه سجد ان يكون علمنا
 مثلا ليعلم وذلك لان المثلث على اشياء الاله صفة اللوهم فليكن ذلك الاشياء كما ان القدم او الكون
 وما كان ان الاشياء لو كان علم الله وقدرته زائدة عليه لكان مما جاء ان علم الاشياء وتوحد عليها
 ان تلك الصفة والى وجهه عليه عني والاخر ان الاشياء لا يكون في الحيز الا حيزا واحدا
 ان تلك الامور الا انما تتوحد الذات والحق عالمه بنفسها واجبه لذاتها ثم انما بعد وجودها بعدية
 بالرتبة تتلهم تلك الصفات وذلك ما لا امتناع فيه وعن السالك قلتم بانه يلزم من تعلق علمنا وعلمه
 معلوم وانه تأمل العلم فان ما ذكرتم في الاشياء من الاحكام والاستواء في الاحكام لا يوجد الا سوا
 في الماهية ثم نقول لم يلزم من هذا العلم اخيرا ضد علم العلم ولم يلزم من الاشياء في الاشياء
 الكاشف

الوجه

الكاشف عن كونه بوجهه مشترك في الماهية بكل هذه المذاهب مجموعته فثبت ان ما ذكرتم في تلك
 مقتضى الوجود على ان الله في الكتاب فان التوحد والحد على ما من مع علم ان الوجود
 هو مشترك في الماهيات كلها ان وجود الله تقدم وجودنا حادث بالانفاس وعرفنا ان
 ان يقول ليراد به بالاصح هو ان تعال بوجهه صفة تلك المتعلقة التي هي المسألة بالشيء
 الى من لا يفسد العلم بذلك بل يقول الموصوف لها هو علم الله لا يلزم وهذا هو
 الكاشف وان اردتم انما وجه شيئا لا فبقيتوه واعلم ان هذا الجواب انما يستقيم على راي المصنف في
 امر علمه لما على قول من ان الله المتشابهات والصفة والمعلقا في جوابه ان يقول لم لا يكون
 ان يكون الذات موصوفة للصفة والصفة يكون موصوفة للمعلقا فيكون الذات موصوفة للموصوف
 المتعلقة ولا يلزم من ذلك ايضا محال والثاني ان الله
 لا يفرع من ذلك شبهة المعتزلة في الصفات وعرفنا ان الله تعالى في نفسه شبهة العلم لا يفرع عنها
 ونقول في شبهة المعتزلة في الصفات ان الله تعالى في نفسه شبهة العلم لا يفرع عنها
 ولا يلزم ان يكون واصلا للوجود انه موصوفه وان كان موصوفه الى تلك الذات فكل واحد
 عالم لها وعالم لها مع العلم اما اولاهما لا سجد ان يصدر السيد ان الله تعالى في نفسه شبهة العلم لا يفرع عنها
 ذلك انما لا يكون تجزئة في هذه الصفة لان شبهة العلم في الاشياء بالوجود ونسبة القابل الى المقبول
 بالامكان فلو كان الله موصوفه فيها وقابلنا لكانه من ذلك ان يكون شبهة العلم في الاشياء بالامكان
 دعوا وندى والجواب ان هذا لا يكون بل هو ان الماهيات الى الله
 اعلم ان الاول ان يذكر على منزهات شبيهة ما يرد عليها او لا ثم ننتقل في نور ما ذكره من الجواب ثانيا
 فيقول لم يلزم من ان الله اذا كان موصوفه في وجود تلك الصفات وقابلنا لكانه من ذلك ضد صفة
 اثر منها في ان الله موصوفه صفة وجود تلك الصفة فاما ما عليه الله ان تلك الصفة
 فليس له وجودا فلا يكون تعليلها اصلا وسائر انما ليست صفة شبيهة هو ان الله لو كان موصوفه لكان
 فاعلم الله ان تلك الصفة صفة له في ذاته لا في غيره فثبت ان الله تعالى في نفسه شبهة العلم لا يفرع عنها
 علم فليكن ما ذكرتم في الصفات وقد ذكرنا في الصفات هذه القاعدة وانما قوله في القابل الى المقبول
 بالامكان ونسبة الاشياء الى الموصوف فلو كان الاشياء قابلا لشيء ومثله في الكاشف
 نسبة الوجود الى الوجود والامكان معلوم في تلك الامكان فيكون في الوجود
 الامتناع وهذا المعنى لا ينافي الوجه بل ضد علمه ويطلق في الوجود والامتناع في الوجود
 وهذا المعنى في الوجود ولا يصدق علمه فلو كان في القابل الى المقبول بالامكان ان عنيتم به

بالدرب لا فاعلا لا اختيار وهو محال على ما تقدمت في العلم منه السابق لا يلزم ان يكون الله تعالى
لكونه موصوفا بالقدرة والاختيار مؤثرا على سبيل المحبة ولكونه موصوفا بالتخليق الذي تارة على سبيل
الاعمال يكون موصوفا بالعلم منه ان يكون الموصوف بالولادة موصوفا بما عاينوا من احوالهم من
يكون فعلا موصوفا بالقصد والاختيار والاولى ما لا يكون فعلا موصوفا بالقصد والاختيار ولو كان الله
الولادة موصوفا بما عاينوا من العلم ان يكون فعلا موصوفا بالقصد والاختيار وان لا يكون موصوفا بما عاينوا
من سبيل هذا الاختيار انما يلزم ان لو كان المؤثر الولادة بالسبب الى الابد والولادة موصوفا بما عاينوا اذا كان
مؤثرا في فعل الاشياء على سبيل القدرة ومؤثرا في الفعل الاخر على سبيل العلم لا يلزم ان يكون الله تعالى
هذا الاختيار غير ممكن لان العلم له قدرة القادر وهو الامكان الذي هو عام في جميع الكائنات على ما مر
قالا صلح ان يكون فاعلا على الفعل وجهه ان يكون فاعلا على الفعل اللزوم وبتمام تقرر قد مر واذا
كان ذلك الموصوف فاعلا على كل الكلمات فستحل في كون ما قبله بالسبب الى الفعل موصوفا بالسبب الى الموصوف
الاخر واعلم ان كان الفعل صاحبه بالاسرار له هذا هو الوجه ان لا يصح
كون الموصوف معبر بالقدرة وهو من موارى لو كانت موصوفا بالقدرة فالقدرة لا تكون
اما ان تكون صاحبه بالاشياء او لا يكون فان كانت صاحبه بالاشياء كانت في موعود المخلوقات وما وصفه لا يمكن
انما سبب الابد والخلوق على صفه التخليق واذا لم يكن اسباب صفه التخليق بعد التخليق لا يمكن
اقتضاها اذا لا يلزم الى اسباب موصوف محسوس الاحتياج المحسوسات اليه فاذا استغنى المحسوس
بواسطة صفه القدرة التي هي كافية بالنسبة الى الفكر عن صفه التخليق تقدم اثباتا ولما ادا لم يكن القدرة
صاحبه بالاشياء وان لا يكون القدرة قدره هذا هو الوجه واعلم ان هذا العلم ان كان قد يثبت الى
آخر هذا هو الوجه ان السبب امتناع وجود صفه التخليق مع تقرر ان يكون
لو كان الموصوف انما ماتا والقدرة لم تكن له الامرين وهو ما تقدم المخلوقات او التسلل وما عاينوا
فمنع القول بشيئونه وانما ملك ما له لو كان ما تملك له الامرين وذلك لانه لو كان ثابتا فاما
ان يكون له ادراك او لا يكون له ادراك فان كان له ادراك كان قد لا موصوف به من الله تعالى ومن المخلوقات
والنسبة متني تقيقت لا بد من تحقيقها وتحقيق كل واحد من المنسبين يعلم منه مع العلم بالامور وان كان
الاولى كان حادثا وكل حادث فانه علة في حدوثه الخلق له ثم الكلام فيه كان الاول
ولم يعلم منه التسلل فان هذا هو الديلل على انشاء القدرة ايضا لانه لو كان ان يكون
له كمال القدرة فانه لم يكن له الامرين وهو لا يقيم للقدرة او التسلل الى الابد فانه قلنا
لم يعلم ما اذا كانت قد علمه لم يكن منه قدم للقدرة والاشياء يكون كذلك ان لو لم يكن محققا الفعل على الاشياء
وجوه

بكلام النفس على ما عولده اصحابنا لانه موصوف للاصوات والحروف على ما عولده المعول فلا حصرنا
 هناك الى اثبات هذه الخاتمة لثبت كونه مسكنا بالمعنى المعبر عنه اصحابنا فلا نظور الكلام فيه هنا
 مرة اخرى **المهم ان** قد عرفت كلام الله قد علم الى الله
 اللاحق له والكرامه يارعون اصحابنا في مسلم الكلام في اربع معاني ودلك ما هم مكررون
 اثبات معنى مغاير للحروف والاصوات والارادته والاعتقادات وبقدرة تلي ذلك
 مكررون كونه فعال موصوفاته وبقدرة تلي مكررون كونه قدما وبقدرة تلي مكررون كونه اوليا
 واذ قد اثبتنا ان مقام الاول والثاني على اصنى الوجود وصحتنا ان نثبت ان مقام الثالث والرابع
 اسبب المقام الثالث وهو انساب كونه قدما بعد ذلك ذكره المصنف في هذه المسئلة وعبر
 موصوفه بكونه في الكتاب اما الاول فهو موصوفه فعال وبه الامر من قبله فيكون المتكبر
 به موصوفه فعال اسبب القلبية لا موصوفه مطلقا ولو كان شيئا تقا على امره لم يكن امره موصوفه
 بالقلبية مطلقا ودلك صلا والامه واصفا له به اسببنا ان شيئا كان والامه موصوفه ان فعال
 له الامر من قبله وموصوفه الاعراض الشرائط الفلاني فلو ان القلبية ثابتة بالنسبة الى كل شيء في الدنيا
 مع هذه الاسباب صحت ان الاسباب موصوفه للسادات فاذا كان امره فعال سابقا على
 جميع الاشياء المحدثه ولو كان امره فعال والاشياء المحدثه لم يزم حصول الامر قبل الامر فيكون
 امس سابقا على جميع الاشياء المحدثه ولو كان امره فعال والاشياء المحدثه لم يزم حصول الامر
 قبل الامر فيكون شيئا تقا على نفسه هذا طريف **ان** قوله فعال الاله الكون والامر
 الى الله **الامه** بمعنى ان لا يكون الامر مخلوقا ولو كان مخلوقا كان في وجوده
 اكمل ولو كان كذلك كان في خلقه كانه فيكون ذكر الامر بعد تكملة كلام الله فعال
 عنه ذلك فوصف ان لا يكون الامر في خلقه ملة يكون مخلوقا واذ لم يكن مخلوقا يكون قدما
 لا محالة وان ثبتت انه فعال من غير الامر فيكون له صلا في الوجود بما حصل هذا المعنى
 واثبت الوجود الثالث والرابع واكتمل من هذه الالهة على القصود وامس الى كس
 فتبين من ان يقول لو كان كلام الله حادثا كان اما ان يكون فاما بدات الله او بغیر الله ولا يكون
 فاما لا بد ان الله ولا يغفل الله الاطراف يكون فاما بدات الله والالكان الله تعالى محله لكونه حادثا
 وهو على امره ولا جابر ان يكون فاما بغیر الله وذلك لان كلام الله صفة ذنعة ومن الغابر
 ان يكون صفة ذنعة لا في نفسه بل في غيره ولو طار ان يكون صفة كلامه قائم بغیر طار لنسب
 من غير كونه قائم بغیر وهو موصوفه النفس وبالله الله واما ان لا يجوز ان لا يكون فاما بغیر طار
 فلان هذا

الشيء

بل ان هذا المعنى بالكل الاحكام **استجواب** ان كلامه مخلوق الى الله
 لما فرغ من الدلالة على كون كلام الله قدما شرعا وشبه ان كونه ليس قدما من وجه
 اثبت البتة الاول فتبين ان كان كلام الله قدما لزم النقص فيكون الله تعالى وهذا الخال
 فذا كان محال سائر شريطة انه اذا كان امره الازل وناهما مع ان الامر موصوفه والامر عنه
 ما كان حاصل في الازل يكون ذلك عبثا وسفها وذلك نقص وللشئ لو جلس في موضع ما في يمين
 وجهه ويمنه ما زلت يمينه وجلس من غير ان يكون هناك لولا ذلك سفها وسفها الذي
 انه فعال اذا امر زيدا الى الله **هذا هو السبب** ان سبب ان كلامه حادث وتقر بهما والله
 لو كان كلامه ارسله لكان ابديا بالدليل الذي ذكرناه في سائر ايات يكون لو كان ارسله لما زال لكنه
 لكنه ليس ببدوي ولا يكون ازليا وسماه الله ليس ببدوي موصوفه فعال صل الصلوة الفلاني
 فبعد ان اذاها وبعد ان مات وبعد ان قامت القيامة سجد في قبلي ان ذلك الامر موصوفه
 عليه **الثابت** في الاوامر والنواهي صرا الى الله **اعلم** ان الاجماع
 منعقد من الامة على ان الله جابر في الاوامر والنواهي وبه شبه عبارة عن رفع الحكم بعد ثبوت او عن
 اثبات الحكم على التقدیر من فانه مقتضى زوال الحكم بعد ثبوتيه وكذا قال بعد ثبوتيه يكون محدثا بغير
 ان كلامه قدما استجاب عدم **ان** قوله انا ارسلنا نوحا وارسلنا
 نورا هذه السبعة موصوفه فعال لو كان امره سحابة فعال مكان الازل موصوفه انا ارسلنا نوحا وارسلنا
 الى ابراهيم لم يزم احد الامر وهو ما ان يكون هذا الكلام كذا او كذا الكائن ارسلنا وما عولده في الدول
 بالرسالة محال وانما ثبت انه لو كان الله فعال مكان الازل لزم احد هذه الامور ودلك لان
 الحجة عنه بهذا الحكم لا يخلو ما ان يكون في الازل او لم يكن فان كان في الازل كان في الازل في الازل
 كان بالاشاق حادثا لزم ان يكون الحادث ازليا وان لم يكن موصوفه في الازل والمقدر ان لا يثبت
 بحدوث الازل لزم الكذب في هذا الكلام **وهو** ما ثبت كونه ان كونه موصوفه
 فعال وكلام الله موسى تكلمنا فانا كما نكلمك في انبأت كونه فعال تكلمنا فانا كما نكلمك في انبأت
 حدوث الكلام فيقول لو كان هذا الكلام ارسلنا لزم ان يثبت الحادث اما الكذب في كلامه
 وتبينه بامس **واجواب** لما فرغ من تقرير شبهة الخلق شرعا في الجواب عنها وقد عرفت على جواب
 وهو يشبه الاشياء كلها فكذلك يشبه الجواب بكل واحدة منها **على** التقصيل ان شبه الاول
 من ان لو كان كلام الله قدما لزم النقص في خيل اصلها الاجاب في جواب شبهة لثبوتهم وقال
 كلام الله فعال وان كان قدما لكنه لم يكن في الازل امر ولا متنا ولا خيرا ثم صار في الازل كذا وكذا في

المؤلف

نور محمد بن محمد بن علی

الادراكات على لغة

سورة البناء

[illegible]

و قد ذكر فان جهة كور السوداء مرثا مما لم يصح كور انما هو يدب عليه وكنس فام كل و لهد ف
 هاتين الصفتين مقام الاحوي بدليل ان كور منته ان كور السوداء منته كوروت و ت الصحنان
 لعانت احدنا مقام الاخرى سنا تامك الصحنان لكن لم يجوز جعل الاحكام المتماثلة بالعلل المجمله
 و سانه من و صفت احدنا هو انك لما علمت حتى كور الشئ مرثا بالوجود فيما اذا تغلبون صحت كون
 الشئ موجودا فان من العلويات لا لا يصح كور وجود عليها كالحالات ومنها ما يصح ذكر عليها و عند ذلك
 لا بد وان يتلو ان هذه الصفة ليست حكما ثوبا وان كانت ثبوتية هي غير معللة وان كانت معللة فعملته
 خصوصية تلك الحقيقة و كذا كان فلا بد وان سئل دكن و لهد من ان كان دليلكم ان كان و هو ان
 الحملات مستمرة في كور كور و لهد منها فما قال لا لا و ذلك الحال اننا جات الحصة المخصوصة التي لكل
 و لهد منها و لا ما ذكر في مرثا الحاجة للحكم الالعلم اما ان يكون له ان اول لازم او لا يجرى ان من عنه فواء
 ان حكم الاحتياج للذات و هو الامكان الموجب الالمرج فاما خصوصية ذلك المخرج فلا تقص و لكن الحكم
 فاكلا صلا ان تعيين العلم و حانه العلم لا من حانه كور سنا ان لا بد من جعل هذه الصفة بان
 مستمرة فلم فليتم بان الوجود مشترك و سانه ما سبق من ان وجود كل شئ غير حقيقة سنا ان الوجود
 مشترك فلم فليتم ان لا مشترك سوى الوجود المحدث و الوجود غاية ان لا نعلم شيئا له غير ما لكن
 لا يلزم من عدم العلم بالشئ عدم ذلك الشئ ثم يقول الامكان وصف مشترك بين الوجود و الالعدم فليعلم يجوز
 ان يكون العلم في الامكان سنا ان لا مشترك سوى المحدث او الوجود فلم يجوز ان يكون الصفة متداكروث
 قوله المحدث عبارة عن وجود حاصلي و عدم سابق فليست لانك بل هو مسبوقية هو وجود الشئ بالعدم
 و هذه المسبوقية حاصلة للوجود الكامل و العلم السابق علم الاتقان ان عدم الضد عن الحمل على الصفة
 صور الضد الاخرية فاذا غفل ذلك فليقتل هنا مثلا سنا ان العلم لا يصلح للعلية لكن الالكون ان
 يكون العلم في الوجود بشرط تقم العلم عليه و له ذلك فان العلم انما يتفق الالفاعل شرط كونه
 مسبوقا بالعدم سنا ان علم صلاحية المحدث للعلم فلم فليتم بان الوجود صالحا للعلية بيان هو ان الوجود
 اما ان يكون علم له و نه نفسه فقط او يكون علم له و نه الماهية و الاول باطل و الالان ان الالكون
 غير البصر هو الالمر المشترك فوصا ان لا يكون اخلا و الحملات محسوسا و انما ان باطل ايضا
 لانه يقتضي ان لا يكون علمه هي روية المراتب هو الوجود فقط بل غلبتها مجموع الوجود مع الالاهة فلا يكون
 علمه هذه الصفة مشتركة سنا ان علمه هي روية الحول و الالوان و وجودها و الوجود هادي و الوجود
 تعالى فلم فليتم بان وجوده انما تعالى يجب ان يكون علم له و نه روية قوسه و حكم المثلث الاستواء
 في حكم الاحكام و لكن هذا موقوف على ما هو خارج صدوره فانه مثل لكونه خارج تقاير ان ان كور خارج صدوره

09

بأنه لو صحت رتبة لوجب أن نراه الآن ولما لم يكن كذلك وجب أن يقال أنا لا نراه الآن لأنه لا يصح رتبة
الأمس له تعالى لم يحسمه مقابل للراي بالادراك
بشيءه المقابل ونقول بوجهه ان يقال ان البصر من الاشياء لا يكون مقابل للامر او لانه لا يرى
وانه تعالى لا يتجلى ان يكون كذلك فيسجد ان يكون من شأننا ولا يتجلى ان يكون لانه لا يرى رتبة
الآن وجهه في المراتة فانه يستحيل ان يكون الوجه مقابل لنفسه الا ان الاشياء خارجة عن العيش
الى المراتة ثم تنعكس منها الى الوجه فكون الوجه كالمقابل لانه لا يرى امره المقدر الاول في العلم
الفردي رتبة كما صلا بالحق بنية وانما الثاني في مقتضى علمها
لا يدركه الا بغير الالوه لما فرغ من مقتضى شئهم في الجواب عنها انما السهم
الافضل فجوابها من وجوه الادب ما ذكره في الكتاب ونقول ان قوله في الامور واللام لا يدخل
في اسم الجمع فيفيد الاستقاف بل انما يصح استقفا ان لا يدرى به وذلك عند العموم ولانه لو لم يحل
في العموم لكان ان يحل على بعض معين وهو باطل لان اللفظ قاصر عن ذلك التقييد او على بعض معين
وهو يوجب التقييد او على الكل الا كما خصه الدليل وهو المطلوب اذا عرفت هذا المقدم فنقول
موسى مدركه الابصار يقتض ان مدركه كل واحد من الابصار في معرفته بالالف واللام فكون مقبلا
للاستقاف واذا كان قوله مدركه الابصار فيقيد ان مدركه كل واحد يقتضي الجهة الكلية السالبة
الجمعية وكان قولنا لا ندركه الابصار معناه انه لا يدركه جميعه الابصار ونحن نقول بوجهه فانه لا يراه
جميع المبصرين فان الكافرين لا يرونه بل يراه بعض الابصار ان ان الادراك عبارة عن
ابصار اشياء ابصار جوانبه الاله
هذا هو الوجه الثاني في الجواب عن التمسك بالنص
المذكور وموسى هو ان نقول سلمنا ان الاله فيقيد في الادراك مطلقا على كل واحد من الابصار لكن
ادراك الابصار ادراك مخصوص فلا يلزم من تقييده في الادراك مطلقا مقتضى ان يكون الادراك في اللغة
عبارة عن الاشياء بجميع حدودها واطرافها وهذا النوع والادراك في جميع مجاز فيقتضي هذا النوع والادراك
لكن لا يلزم من اسما نفسه الادراك وان اردت تمام التخصيص فليس الادراك هذا هو الصور والحقوق
يدرك علمه قوله تعالى قال اصحاب موسى اننا لم نذكر ان لا الحق وقول قال حتى اذا ادركه الوتر الى الحق
وقال ادركته الشرا الى انصفت فست ان الادراك هو الصور الى الاشياء معقول المواساة ان كان له حد
ونهاية وادركه ابصر جميع حدوده وجوانبه صاد ذلك الابصار لخاصة به فحسم هذه الرواية ادراكا وان
لم يدركه لكان لا يستعمل ادراكا كما صلا ان الرواية حسنتها نوعا من الاطراف ورواية لا معها والادراك
هو المسمى بالادراك ففقيه فيقيد له نوع في الرواية ونوع لا يوجب في المسمى فلم يلزم من الادراك ان في
الرواية

فانما يبرز به الوجه المذكور في الكتاب الجواب عن المعنى المذكور الثالث في الجواب سلمنا
ان الاله توجب في حسم الادراك عن الابصار لكن لم يلزم بانه لا يدركه المبصرين فان قالوا المراد
عن الابصار في الاله المبصرين في الابصار لانه عن ان يكون مقبلا فيقيد في الابصار على
المبصرين وجب ان يكون معنى قوله تعالى وهو يدرك الابصار انه يدرك جميع المبصرين ولا نزاع في ان
انه تعالى مبصر ملزم بحكم هذه الاية ان يبصر نفسه وانتم لا تقولون في السماع سلمنا ان طاهر الاله
يدرك على من الرواية عن جميع المبصرين الا ان هذه الاله مخصوصه بالديانة على قوله تعالى وهو
يوسدنا فافهمه الى اننا ناطق ففقد النظر انه نوع ايقنه والاطلاق في هذه الاله والمطلوب مجموع على المقيد
وهذا الوجه هو ان يدرك علمه المقترن في الجواب عن الاله
والجواب عن قوله
تخرج بعد الابصار الى الله
قد عرفت ان المعنى ان يتسلسل علمه الاله في سائر
انه تعالى لا يراه رتبة وادراك في سائر اوجهه انما هو فلما ذكر المصنف في الجواب عن النوع الاول
من تمسككم اراد ان يجيب عن النوع الثاني من تمسككم بالاله وجهه ان يقول لا يلزم ان يقال تخرج بعد
الابصار وانما يجمع بقدرته الكامل على ان يحجب الابصار عن رتبة وادراكه كذلك تخرج بالقدرة الكاملة
على حجب الابصار كان عدم هذه القدرة نقصا لان يكون ابصاره نقصا لا يلزم من هذه وجهه وجهه القدس
على حجب الابصار ان يكون الابصار محجوب عن ادراكه
ثم يقول هذه الاله يدرك على السمع
صحة الرواية في حسم
لما فرغ من الجواب عن تمسككم بهذا التخصيص اراد ان يبين
ان هذا النوع ان يدرك على هذا التخصيص كما انه يدرك على السمع رتبة انه تعالى في رتبهم فكذلك
يدرك على جواز رتبة انه تعالى وبيان وجهه الادراك انما هو قوله انه تعالى لو كان بحيث
لمنع رتبة لذاته لما حصل التخرج فيقيد هذه الرواية فيقول من ان على الاشياء لصفاته انه تعالى انما ذكر
قوله تعالى لا ندركه الابصار وهو يدرك الابصار في موضع التعميم والتخرج ولو لم يكن اسم تعالى جازا في الرواية
لما حصل المدح فان البشر اذا كان بحيث لمنع رتبة لا يلزم وصفه بقدرة الرواية تخرج فان العموم وصف
بانه لم يمنع رتبة بانه لا ملحق له في ذلك كما اذا كان في نفسه طاهر الرواية ثم قد علم حجب الابصار عن
رواية وادراكه كانت هذه القدرة الكاملة بغيره على المدح والعلية
ان ان ان نرى ان يراه
جميع الابصار الى الله
هذا هو الوجه الثاني في الجواب عن التمسك بالنص
غرضه ان يشرح انما في التمسك به على وجه الرواية هو ان يقول انه تعالى في الادراك بالابصار
وتخصيص الحكم بالاشياء يدرك على الاشياء في غير محله فوجب ان يقال انه تعالى خلق نوع العلم
صاحبه سادسة يحمل به الرواية انه تعالى وادراكه وهو المطلوب
والجواب عن التمسك

[illegible]

بسم
الله

373

انه فار و به انه فعال مقدور بشو بها بخالف و متما ملاك لم في شرط النوع و جنس شرط اشتراط نوع اخرى
 في ذلك الجنس بذلك الشرط و سلبا به سلبا و بقباله و كنهه لا يدور على انه لا يكون نفسه و انه ليس ذاته
 بل هو اخرى و به اعلم **المبحث الثاني** المسألة الاولى في انه ليس عند القوة تعالى الى الضم **الشبهة** العلم ان
 العلم اسم اعطى على كنهه انه تعالى غير معلوم بالبشر و لا يصير معقوله له و به قال **الشيخ** و انما العوال
 و كنهها في الحقيقة و معلومها المصنف و قال ان في كونها السامكان بان خاصية انه تعالى غير
 معلوم لنا ان انما معلوم له و لشدة ذلك اولاً في بيان الكتاب معلوم العلوم عند البشر و انما تعالى
 احد اسرار بجه الوجود و كنهاته و انما هو و الاضافات و لا يلزم في العلم كنهه ذاته فاذا ذاته
 غير معلوم سائر الاور اما الوجود و ملائنا اذا استدلنا ما كان الممكنات او كد و ثنا على وجود علمنا
 انه معلوم لما عرفنا ان ذلك المثل لا كنه ان يكون ملكا لا مناع التسلل عرفنا كنهاته و به
 مثل وجوده و قد علم و بقاءه و ازليته و ابدية ثم اذا عرفنا و حسب وجوده لذاته عرفنا صفاته
 السلسلة مثل عدمه عن ايجز و المكان و الجسمية و الوضعية و الحلول و كونه ملكا للحوادث اذ كل
 ذلك ما شاع في الوجود بالذات على ما عرفت في المسائل المتقدمة ثم لما راينا ان افعالها بحكمة متقدمة علمنا انه عالم
 ثم لما شاع في الوجود بالحوادث علمنا ان فعلها بالاعتقاد و الاختيار و ذلك موجب كونها فاعلمنا قائلنا ثم لما
 عرفنا علمنا اختصاص الحوادث ما و فاعلمنا دور ما قبلها و ما بعدها علمنا انه مريد بكل ذلك صفاً اضافية
 ثم لما علمنا ان اختصاصه هذه الصفات لا بد وان يكون على سبيل الوجوب و الزعم علمنا ان حقيقة الموضوع
 مما علمنا ان كنهاته في العلم من ليس الا هذه الامور الاربع على هذا الوجه المذكور و لا سائر انه
 الا انهم و العلم بهذه الامور العلم كنهه حقيقة الموضوع فذلك ظاهر و احسن و قال ان حقيقة معلوم
 للبشر بوجوه الاربع ان العلم من سبب تصور فلولم يكن ملكا كنهه معلوم استحالة عليها
 الحكم باللامعولية انما ان الحكم عليه بالوجوب و القيد و سائر الاضافات استدعى كونها معلوم متوقفاً
 الناس ان و هو نفس حقيقة على ما مر لكن وجوده معلوم فبذلك ان يكون حقيقة معلوم و اجواب
 عن الوجه الاول في انما متقوضان بخواص الاحذية و الادوية فانها حشيت من من مجبولات انما
 تعلم كونها مستقلة لا بار مخصوصة فكنا علمنا و عن السلب ان الوجود زائد على الماهيات على ما مر
 اعلم ان الله سائر ان الله العالم و لعلنا ان
 ثبت و صدائيقه انه فعال بالدلائل السمعية و العقلية قدم على ذلك الدلائل متقدمة من ان العلم صحة
 النبوة لا تتوقف على العلم بالوحدانية غايته ان سائر ان العلم بالنبوة يتوقف على وجوده الا لا
 اما ان يتوقف العلم بالنبوة على العلم بالصفات فله و اعلم ان النزاع في هذه المسألة الشوية فانهم قالوا

العلم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

عنه وان كان قادراً قد خرج في الضرورات فلا يستلزم كوابي اسوال الثاني لم قلتم بانه اذا كان
المخرج من وجه الفعل ولم لا يجوز ان يقال عند ادائه للداعية يكون الفعل اولي لانه ينتهي الى
صدور الوجه لا ذهب اليه بحسب الخوارزمي من مقتضى المعقولة وهذا هو اسوال المذكور في الكتاب
ويعبر به موافق القادر فينبغي ان احد مقتضى رتبة نسبة الالمقدمات لا يخرج احد ما على الاخر الا عند
الداعي وان كان لا ينتهي الى الوجوب فان لا يثبت في ما يستحق المخرج اذا ترك بعض شوائبه
توفر دواعيه عليها ودل على ان كان الترتيب عند الترتيب اسوال الثالث سلمنا انه اذا التفتق تخرج
احد الطرفين على الاخر الى المخرج نلتزم منه ما ذكر من لكن لا يجوز ان لا يكون في ذلك المخرج قوله ان كان
ايجاز بدون المخرج مما يوجب ملامته في حق غيره ع م س ب موافق لما يرب عن
السبب اذا لم يثبت له طعنا في ما يوجب ملامته على الاخر لا المخرج واجوب اسوال
الاول وهو قوله ان ما ذكر في قوة استدلال على في دعاء العلم بالضرورة صحة فتقوى لو كان العلم بكون العدد
موجدا لا فاعار نفسه ضروريا كان مشتركا بين العقل والوجدان وليس كذلك فاننا اذا رجعنا الى انفسنا لم
نعلم الا ان هذه الافعال لا تحصل الا على حسب تصورنا فانما ان يكون المخرج فيها نحن فذلك لا يلزم
من انفسنا وانما قلنا من اعتبار حوال نفسه فانه يعلم ان ايرادته للنسب لا سوف على ارادته لتلك الارادة
بل اسوال ايراد تلك الارادة او لم يرد لها فانه يحصل له تلك الارادة وعلما انه متى حصلت الارادة ايجاز في نفس
فانه لا بد وان حصل المراد وان قبل حصول تلك الارادة لا يحصل ذلك المراد وادراك العلم بمعنى جيب ذلك
حاصل العلم بالضرورة انه لا ارادة منه ولا حصول الفعل عقيب ارادة منه فكيف يكون على العلم بالضرورة
يكون العبد موجد الافعال نفسه واما اسوال الثاني وهو قوله لم لا يجوز ان يكون المخرج من راس ثم لا يحصل الفعل
في هذا الوجه من مقتضى الالزام والوجوب قلنا هذا باطل بل هو للذكور في الكتاب اما الاول فهو قوله
ان المخرج لا ينفصل عما هو المشاوي الى الفهم ونقول انه اذا كان المخرج موجدا لا يكون رجا احد
الطرفين في تشاؤنا ان لم يكن المخرج رجا وادراك رجا هو ما نلتزم ان يكون الطرف الاول هو رجا
لا محال ولا شك ولا حقا ان المخرج اضعف طائفة المكنان المتولى الطرف فلما سمع حصول المكنان المتولى
لا يجوز على ما بيناه فاول بان لم يتبع حصول المكنان المخرج واذا امتنع حصول المخرج وجب حصول
الواجب لا امتناع الخلق من التقييد **المسألة** ان عند حصول الداعي الى الفهم **المسألة** في مورد هذا الوجه
موافق يقال عند حصول الداعي الذي هو المخرج لا صدق في الفعل لا يخلو بان يحصل في طرف الثاني او لا يحصل
فان حصل فقد حصل المخرج ونحتمل في ان وقوع المكنان لا يخرج مخرج محال فمتى حصل واذا لم يحصل لا بد وهو
صور هذا الطرف ضرورة انه لا يخرج من احد الطرفين التقييد

الوجه

في المخرج من وجه الفعل

المخرج من وجه الفعل لا يخلو بان يحصل في الطرف الاخر او لا يحصل فان كان لا يحصل في وجه حصول الفعل
واركان ان يحصل عند حصول ذلك المخرج لا يمتنع حصول الفعل بانه ولا حصوله اولي وكل ما كان يمكن
لا يلزم من وجه وجه محال بل هو ضرورة واجبا واولي غير واجبه فاحصا من هذا الوجه لا يمتنع وان كان
بالاخر في احوال يتوقف على انصاف على انصاف فليدنا به الله او لا سوف فان يتوقف لم يكن الذي حصل اوليا فانما
الترجيح انه كان لا بد منه وهذا القيد لكنا كنا في هذا ان كان حصل قبل هذا العدد كان كافيا في حصول هذا الترتيب
هذا قلنا ايضا معقود التقييد في المجموع اكامل من المخرج او لا ومن هذا العدد فان لم يضر المخرج في
اصوال مخرج او لم يضر الترتيب هو ان كان في حصوله المصود وان كان كان اخصا من احد الوجهين لا يوجب
لا يتوقف على انصاف قد زنا به ان كان حاصل اوليا ان نسبة ذلك المخرج الذي كان حاصل اوليا الى وقت
الوجه والاولى في وجه بالسوية لنهزم رجا من المكنان المتولى على الاخر في غير مخرج وهو محال وان
اسوال الثالث وهو قوله استغنا المكنان عن المخرج في ما يوجب ملامته في حق الثاني من في حق نفسه قلنا مطلقا
وان لم يضر ذلك واما العار بملك فانه انما يتصور احد الطرفين لا المخرج بل انما يقال في خلقه اذ لا ضرورة
لشكوك احد الطرفين دون الاخر فانما اذا لم يخلقها فانه توقف **المسألة** افلا يمتنع هذا منقول انما
اعترفنا بان الفعل لا يحصل الا لله **المسألة** لما قرأ لمصنف ما ذهب اليه في هذه العلم اراد ان
يبيّن ان ما ذهب اليه اول بالاختيار ورسا في هذا العلم وبيان موافق بغير ان ما اذا لم يجد
موجب الافعال لم يمتنع منه جملة كثير من الايات الواردة في اقسام الاشياء بالكلية الى انه تعالى يصل قوله
كل من شاء من عباده من طوعه كرهه وانه خلقكم وتعلمون بل كل من عند الله العبد والكر والامات
والاعمال بعد من غير الفهم بالكلية عن العبد لم يمتنع منها اخفا في كثير من الايات ومن الافعال التي فيها اضافة
الافعال الى العباد مثل قوله يا اباكا نوايكون حسرا بانك انكسرت بسوء عملك وكل نفس غائبة
وما علمناهم وكل كانوا هم الظالمون المعتبر في الايات اشياء اذ امكن ان الفعل لا بد من حصوله
عنه مجموع القدرة والداعية للعبد فقد اعترفنا بان العبد فاعل للفعل فلما لم يمتنع مما في الايات انوار
في اقسام الاحمال في اقسام الاعمال الى العباد وادامت بان مع كون المورثة الفعل مجموع الداعي
والقدرة فقد حصل ذلك المجموع مخلوق الله والجلالة ومشيئة فقد اعترفنا ان المكنان الله ملك جبرم لا
يلتزمنا في انفسنا في الايات انوار في ان النظر في خلق الله وتكوينه منتفان هذا الذي اول
بالاختيار من عند الله كونه واما ان اول من هذا الاستاذ ان اسحق قلنا لو انهم
صحة من هذه الوجوه مقدم ووجهين فادرس وقد عرفت في باب التوحيد استحالته وانما انه موافق
من هذا العارض ان يكون ابا قلنا في ذلك من جهة ضعيف ايضا وذلك لان حصول اختيار العبد ليجعل ذلك الفعل

[illegible]

قبل وقوعهما الا انكم شككتون في قبول هذا القول اس من الاكراه انما تعال بغيره بعض الكفار ما هم لا يؤمنون
 اصلا بقوله ان الله شككوا سوا عليهم ال قوله لا يؤمنون بلوا آمنوا الصار خبره كذب الكذب عليه محار
 اساعته فانك انما واصل عندكم فلا بد من الجمل والخاصة وما هي الا في الفضل الى المحار محار فكان صدور
 الايمان منهم محال لانهم كلفوا واصل في الاكراه انما كلف بالمال والافان واضرمانه لا يؤمنون من الايمان
 من الصدق في كل ما اصر عنه فيكون في قبوله عدم امانه وفضلان امانه فيكون اولى به كلفا من موافقته لا بد
 والسر اهل الاكراه ان السكيب على العبد ان كان استواء الداعية منتهى الفعل لان كلفه بالترجيح حال
 الاستواء كلفا باليقين وان كان حال رجحان احد على الآخر كالراجح والرجحان المبرح مخرج مختلفا
 والاعده على الوصف والاعلى الممتنع واعلم بان لصاحبنا عارضوا المعتزلة بامر من احد ما ان الزوات عندهم
 ثابتة الا انهم فلا يكون للعبادة تأثيرا والوجود حال والاصحاب غير مقدرة عندهم واذا لم يكن الزوات
 والوجود مقدرا كان السكيب بالاجاد سكييفا بالمال اس ان الزوات لم تكن له حاصل فمذا الامر ان
 يتوجه على العبد حال موافقة يكون ذلك اما يحصل الحاصل او قبل كونه عارفا به وبقي عارفا به لا يؤمن
 امره فتوجه ذلك الامر عليه يوجب السكيب بالاعطاء والقبول اس ان الله لا يثبت العلم بالصدق
 بالناس على افعالنا بل يثبتها بالظن والادل يتناه واصل هو يشهد بان النبوة فسوق انما يقف اظهار
 المعجزة على الكاذب اذا كان الغرض منه تصديق الكاذب لكنه غير متوقع له بل جاز ان يكون في الغرض
 اخر نحو كونه لطفا لاقوام اخر او مخرج لشيء اخر او لوجاهة لدعوة والادب كثر العادة مستمرة او ابتداء عادية فتشعر
 ان يكون الغرض هو ما ذكرنا من الامور لم يكن قبيحا واعلم ان هذا الجواب فيه نظر لانه نقال يجب ان اذا
 كان الغرض منه تثبت فلو لم يكن ان يكون ذلك قبيحا فاسم لكنكم اذا جئتم اظهار الجواب على الكاذب سوا
 كان ذلك الغرض تصديق الكاذب او غيره فالاعراض المذكورة اسباب الاستدلال بظهور الجواب
 مما صدق الانبياء وذلك سبب النبوة بل الجواب اس ان عنه ما ذكره احكام الحزم قدس الله روحه
 وهو ان الجواب في العلم بغيره ان يكون المدعى حادقا ولا كذلك فان قيل في الجواب انما قدح لا عقاده انه ليس
 من فعل الله بل من فعل الجاهل والعلامة لانه لم يكونا من فعل الله ثم قدح في ذلك التنازل العبد قد
 فيجوز لنا اظهار انه تعالى الجمع على يد الكاذب لا يقدح في هذا العلم الضروري ان كان يجوز ان نقله بالاشياء عن
 مجاريها العادية لا يقدح في العلم الضروري كما يما يما يما على مجاريها وعن الاشياء انه ليس به نقال على ان كان
 نعمته عز النعم الذي يوثق فان اعطى الركن في غير علم منه انه ثقيل من نفسه لا يكون هذا الاعطاء انما عليه
 فلهذا لم يعل نقال ان الكاذب انما يتكليف بهذه الاستحقاق والابدية للعبودية فكيف يكون هذا التكليف انما
 عليه فاذا ليس له عليه انعام ديني او دنيوي انما ينعيم بانظام كونه موجد للظلم فينا فمذا يكون الزوات على

تقارنه الفعل فقولنا انما صحيح وحيث ان عند حصول القدره وانما هي انما هي انما هي انما هي
 لوجوب تقارنه الاثر مع الموصوفات مع فاعلم ان كل واحد من القوتين صحيح بالاعتبار من حيث هو مجموع
 ما اشتركت به هذه المصنفات ولقد ذكرنا في كل واحد من القوتين انما هي انما هي انما هي انما هي
 الاشياء في نفسها وفي العقل انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 مع الفعل انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 لا تخفى ان قولنا انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 العوض نعم تمام العوض بالعرض وهو بالكلية على ما ثبت بعد ما تقدم من القول على القول على القول
 ان سئل ال عالم وهو انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 صنفه لا يكون مقدورا اذ لا يتصور وقوع الفعل في القدره العدمية ولو جاز ان يكون العدم مؤثرا لكان ان يكون صنفه
 العالم عددا محضا وهو كمال ولا حجب للموصوفات انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 مستطاع على ما علم من العلم ان كل من لا يغير ما عده بالحق بسببه هذه الاية فذلك بالكلية ولا
 العقل فلا يفتقر الى كونه مكلف بالايات بل هو كماله في كل واحد من احواله كونه كماله في كل واحد من احواله
 بالاساطيق والابواب من الابدان ان هذا لازم عليكم وذلك لان افعالهم انما هي انما هي انما هي
 الداعي او بعده والاولى تكلف بالاساطيق لان الفعل عندكم موقوف وامر انما هي انما هي انما هي
 وارجب للمصور فلا يكون في المكلف في فاعلة واذا كان الاستطاعة متفقين انما هي انما هي انما هي
 المكلف المذكور في الآية ومن السان ان يكلف بالاساطيق ووقع لما مررت الاثر في العلم والاساطيق
 اسم الرابع ما هو انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 الملمة العالمة وبخبرتها عليها اذ اعرفت هذا فاعلم ان القدره العدمية انما هي انما هي انما هي
 لانها انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 تتعلق بالمتقارنات والتمثلات وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 واذا العالمة فاعلم انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 وضحة فقه صدقوا ان هذه القدره من كانت مرتبة في القدره انما هي انما هي انما هي انما هي
 انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 على انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 والتحقق في هذا الباب فاذكره المصنف فاعلم انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 شك

على الداعي

ملا شك ان القدره انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 مصدرا لشئ وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 الفعل في دورها وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 في مقامه للقدرة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 على انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 وهو المطلوب والاعراض على انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 على انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 في عدد القدره انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 مغايرة للقدره انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 اصح على انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 اما انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ونفسه وانما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ما انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 القدره العدمية انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 المسألة الخامسة ما هو انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 لما فرغ من اثبات القدره وذكر كلامها شرعا في البحث فاعلم انما هي انما هي انما هي
 الاسول الى انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 وجودها وارجب العالمة انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 عن عدم القدره انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ما انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 لما استبنا الحكم بالبحر عند العقل عدم القدره من العقل انما هي انما هي انما هي انما هي
 ما انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 اذ كل ما وجد في انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 ولم يدرك انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي

شك

[illegible]

نفقور لا نعلم وتوعد التعارض من العلم اذا لو التعارض ما ذكره وانما يدل على ذلك في انما
 المتكلمات بآيات فوائدها من ارباب الثواب ومنها ان المبطل لطعمه الطيف بما يوكده باطله من غير
 وبما يصح فيلحق بالحق قوسه تدعو كذا القرآن عليه اذ عطف ملك بملك وممكنه كذا القرآن
 بطلته فحقنوا بالهوان والذل والكره فان هذا النازل اودخل فيه لحدودها فادخل منه فادخله الصبيان فضلا
 عن العباد اذا كان الامر كذلك زمانا فاول ان يكون كذلك في عهد الصحابة وذلك مقتضى النقل بعدم تطرق
 الايمان الى التوابع جميع الايمان حوسه بان الحفاظ كانوا قليلين فلم يحل التوابع فقولهم قلنا يجب ان يكونوا
 قليلين الا ان الذين يحفظون من الوان موضع كثره كانوا اكثر من اذ كان كذلك فادخلوا في الايمان وحفظها جميع
 يقع المحج بغيره وذلك كلف في المطلوب **المستحق** الوعد ان انما علمه انما يحل العلم بالقرآن الى
الشرح هذا هو الوجه ان ما كان كذا الوان محج او تترجم ان المصطلح على ان يحل التوابع الذين هم النهاية
 في النقص ومنع ما اتوا بالمعارضة مع توفيق واعينهم عليها ولم يمنع ذلك كونه محج اما لا اورد وهو انه محج اعم
 فبانه هو تواتر الايات اليه الله عليه كقوله تعالى قل اني ارجع اليكم لاني اراكم على انتم اعداء هذا القرآن
 الا ان وقار انعام يقولون انفرا فلو اتوا بعشر سورة مثله مغريات وقار انعام يقولون
 انفرا فلو اتوا بسورة من مثله الا ان وقار انعام يقولون انفرا فلو اتوا بسورة من مثله مغريات وقار انعام يقولون
 مثله من مثله فلو اتوا بسورة من مثله الا ان وقار انعام يقولون انفرا فلو اتوا بسورة من مثله مغريات وقار انعام يقولون
 مرة بالقرآن مرة بعشر سورة مرة بسورة واحدة وذلك من غلبة التكلم وهو كقول الرجل
 لمن يخاص به قوله هات قومك فتمسكهم هات كبريهم هات كواجرهم واثبت السالي
 وهو ان الوعد ما اتوا بالمعارضة مع توفيق واعينهم عليها وذلك لان دعائهم كانوا متوقفة على ابطال
 امرهم على الله عليه وذلك لان كان صل الله عليه بغيره بغيره فادخلوا في الايمان وحفظها جميع
 ابدانهم وبقية اموالهم وذلك شديد وكل ذلك ما يوجب توفيق واعينهم على المعارضة ولما انهم مع توفيق
 دواعيهم ما اتوا بها من ذلك فادخلوا في الايمان وحفظها جميع
 لكن كذلك ان ذلك على عدم اتيانهم اذا عرفت هذا فنقول عدم معارضتهم مع توفيق واعينهم
 على ذلك لانهم لو اتوا بها من ذلك فادخلوا في الايمان وحفظها جميع
 ففهم وانما اذا كان عدم المعارضة لم يكن يعجزهم كان تركها مع القدرة عليها ومع توفيق واعينهم
 عليها وخوارق العادات فكون محج غار فحل التكلم بالقرآن وقع مع كل العالمين
 اوع بعضهم مع اننا نعلم ما نعرفه من اهل الهند والصين وغيرها من الاطراف ما كانوا يعرفون وجوده
 علمهم فضلا وانما انهم علموا جميعهم بالتوابع ثم نكر عدم اتيان البعض بالمعارضة لا يفيد مقصوده
 حذية

انما يطلب
 التوابع
 لاظهار عجزه

قايوس من وسلكه كان عالما فاضلا عا حوسه الخط الى العاية حتى ان الصاحب من عباد كان يعارضه وتوعد هذا خطا فاقوس
 ام حنا حكا وتوسك عضد عليه عضد له وله واخره في الملك فقهه الى احواسه وتوعد فغول لا عذر من سائر ما في سنة
 ثم توعد بعد حرجه حارج وطير ساج وما زلزال وكلاهما على سنة وكان قايوس ضابط عفيف وكبر في عهده كره وتوعد ملكا له ولله فلك العالين
 ٧٩
 لانه لا بد من علم الا بحار سنان انه وصل خبر التمدد الى كل المخلوق لكان لا يتوقد واعينهم على المعارضة
 وما دل من معارض بانهم ربما اعتقدوا ان المعارضة لا تبلغ في قطع الماتة وحسب الامور فلهذا لكانوا ضوا
 عنها وعدوا الى الحرب سنان ان واعينهم كانت متوقفة لكن لم علمت بانهم ما اتوا بها من ذلك فادخلوا في الايمان وحفظها جميع
 اتوا بها لقل ذلك لا شتر قلنا لا نعلم وجوب اشتدادها ووضوحها اليها سنان ذلك لكن لم علمت بانها
 ما اشترت بيا نمره وان الوعد عارضه بالقصد والشيء وعارضه بيلججه الكذاب لعنائه بكلامه
 وعارضه بعضهم بذكر اخبار الملوك وعارضه بقوله قايوس من وشكيب والموتى واثبت المقنع ثم يقول
 حجت ان ما ذكره من ذلك على كونه محج لكن هنا ما ياباه وهو ان التوابع قد علموا وانما محج حدث فستحل
 يكون ان التوابع محج **البحر** قوله بان التمدد وقع بالتوابع في كل العالم اعم بعضهم قلنا لا شتر
 انه وصل الى فصا الوعد بذكر كافر في تحقيق المحج ان المعارضة لو كانت ممكنة لكانت اوجب النصي
 اقدر عليها فغيرهم فلما عجز عجزهم كان عجز غيرهم اول قوله لانهم توفروا واعينهم على المعارضة قلنا
 لما ذكرناه قوله ربما اعتقدوا ان المعارضة لم يبلغ في قطع الماتة فلهذا لكانوا ضوا
 ان المعارضة سبل الطرق وافضاها الى المقصود واي سبل النسي ما فيه وشدة الخطر قد لا تكون مفضيا
 الى المقصود وذلك بدليل ان توفيق واعينهم الى المعارضة في توفيقها الى غير ما نلو قدر واعينهم على
 توفيق واعينهم ما عجزوا منها الى غير ما توفيق واعينهم على المعارضة في توفيقها الى غير ما نلو قدر واعينهم على
 قلنا لان ابدواعي حوسه يكون ان توفيق واعينهم على المعارضة في توفيقها الى غير ما نلو قدر واعينهم على
 مقرة وتوفيق واعينهم على المعارضة في توفيقها الى غير ما نلو قدر واعينهم على
 قلنا نحن نعلم ان من عجزوا عن ذلك في مخالفة فليعلم انه لا تعد ذلك معارضة واذا
 كان كذلك لم كل ايراد القصد او ايراد اخبار الملوك في مقابل التوابع معارضه له واسباب كل ما في السنة
 في ايضا ليست معارضة لان شرط المعارضة ان يكون بحيث يكون في مخالفة فليعلم انه لا تعد ذلك معارضة واذا
 الا وادق به ريبا منها والكلمات الملكية عنه دائمة على قلة العقل فكيف لا جعلها معارضة للتوابع
 ولا معارضة المؤمنين ولين المقنع غير ما قلنا ان ما قالوه كان مناسبا للقرآن حتى يصل للمعارضة سنان انه
 كان مناسبا لكن شرط دالة المحج على الصدق ان لا يوجد ذلك السنان ما يصل ان يكون معارضا له اما ان
 السنان المستقبل فلا قوسه التوابع قد علموا والمحي محمد قلنا لفظ القرآن يقول بالاشراك على امس
 لشيء الصفة القديمة والالفاظ والكتاب والمحي انما هو اللفظ لفصاحة ونظم ولا شك في صدور الالفاظ
المستحق انما لا شتر عنه محج ان الله **الشرح** اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم هو ان لا يغير القرآن شيئا
 وعقلية وكل واحد من الجاهل وان كان مرويا بطريق الاجاد الا انه لا بد من صحة بعضها من قوله ان الاخبار اذا بلغت

حطية
 وتوفيق واعينهم
 والعقيدة بغير
 الكفر
 قايوس من وشكيب

حجة الله فانه منتهى ان سال كلنا كذب الامور الحسية فلهذا قسم الامور الى اربعة اقسام
 كما استحقاق الحق واخذاب الشجر وتسلم الحجر عليه وتبوع المائتين من اصحابه واستماع النطق والكثير من الطعام
 القليل وحسينه وشكاية القامة وشهادة اشارة المشوية والاطلاق السماوية قبل مبعوثه وغير ذلك من الامور
 موافقة العادة الى ذاته مثل النور الذي لا يتغير في ليل الى ابد في الضمير والوقاية والحكم الذي لا يتغير
 كقبحه وما شوهه وخلقته وصورته التي من حكم البرائة تدبر على نبوته القسم الثالث ما يتعلق بصفاته
 ومنها انه ما سيج منه لغيره لانه با بنة وما قدم على قبحه اصله لا قبل النبوة ولا بعدها ولم يزل عود وود لك
 مد على قوة قلبه بوعده حيث قال وانه معكم في الناس وكان عظيم الله على امته قال تعالى
 فلا تذهب نفسك عليهم حسرات وكان غايه السخاوة حتى غابته انه قال على ذلك فقال ولا تبسبب لها كبر
 انبى بها وما كان يلقنك اصلا الى الدنيا وكان غايه انصاحه كما قال ادبنت جوامع العلم وقد بقي
 على طريفة الرضية الى الامور وكان توضحه للفقهاء فاجتمع هذا الصفات في ذاته ما لم يتفق الا في الامور
 واحدة منها اعظم المجلات وامت الى العقلية فانواع منها انه ما درس المعلوم ولا طالع الكثرة
 وقد بلغ في موفية الغاية القول وفي توارى المستدبر بحيث لم يتكلم من غير اية ان تقول انه لفظان شريفا
 وما اظهر قبل انقضاء الاربع حديث النبوة ثم ان بكلامه عجز عن معارضة الادوات والافراد ثم انه كثر
 في ادراكه المتعجب الكثرة ولم يظهر في غيره فتقيد ثم انه لما قدر الاعداء وقال انك لم يبق على يده
 اذ وروى المزور لا يكون كثر ومنها انه كان مجاب الدعوة ومنها انه ورد البشارة بقوله
 في التوراة والانجيل ومنها انصاره الكثرة على ما ذكره في التوراة والانجيل
 ولما قسم الامور الى اربعة اقسام وهو ان كل من كان كذا كان نبيا الى الامور
 وهو انه ادعى النبوة وظهرت له المعجزة على يد شمع في ترميز المعام الثالث وهو ان كل من كان كذا كان نبيا
 وتوسل من ان الملك العظيم اذا جلس على سرير مملكته في مجلس عظيم فقام ولحقه وزعم انه رسول الله
 الملك اليهم ثم قال يا هذا الملك ان كنت صادقا في دعوانك فادعك في القيام والتعقود فاذا اخالفوا
 الملك عادته اضطر الى اعادة من الملك قد صدق ذلك المذبح واذا ثبت ذلك في ملكه الصوة فكذلك
 هذا ان محمدا صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله اليكم ثم قال يا ايها الذين آمنوا ان كنتم صادقين فادعوا
 فاجعلوا لهم منشقا بنصيف فاذا انشق الشق انتم تعلم كل واحد باضره انه تعالى انما شق بنصيف لاجل تصديق
 وكل من صدق الله فهو صادق فلهذا في الطريقة المشهورة ولا الطريقة التي في المذكرة في الكتاب
 ايضا من الاستدلال باقواله وافعاله واولاد قديمه على كونه نبيا في طاعة غيبه عن البيان وقد
 سلم المصنف رحمه الله الكلام فيها فلا يظن ان الكلام بغيرها وفي الطريقة التي ذكرها ابا جعفر والرضا هما

مظهر
 الى المصنف رحمه الله

جبه الاسم رحمه الله في كتاب المنقذ من الضلال ومن طرفة لمية وحاصلها يرجع الى البحث عن حقيقة النبوة
 ومن استجاء الى الكالات الدائمة بالنفس ان يهتدى الى راسية ويلبغها الى الغاية والى العلم بحصول
 كل واحد من تلك الكالات في محمدا صلى الله عليه وآله وسلم الى اقصى الغايات والى النهاية الى الاستدلال بمجموع
 هذين العلمين على ان محمدا صلى الله عليه وآله وسلم افضل الانبياء والمرسلين ولا الطريقة الاولى في اتيته فان حاصلها
 يرجع الى الاستدلال بحصول المعجزة على صدقه وهو كالات الاستدلال باثره على وجهه ولما كان له بهرمان
 النبي اتون في ابيه من الان لا يجرم اخذنا الصنف هذه الطريقة الطريقة الثانية المذكورة في
طعنوا فيها بنبوة اوله الى الامور لما فرغ المصنف من اسرار الله على كونه
 صلوات الله عليه وسلم رسول الله في الاعراض عليها وهو يرجع الى انواع ثلثة الاول ملوانهم
 منقوا كونهم المعجزة وطور اية في قولهم وهو بعد الاسوال مدوار على سلكهم كونه
 معجزة لكن متين بمرآة المعجزة على صدق قدره ان كان فعله الله تعالى امر ادا لم يكن وفعلهم
 نعلم فليس فيه فعل الله فعلكم ببيان كونه فعل الله ثم انما على سبيل التبرع ذكر ما يدرك على جواز
 انه ليس فعل الله مدور على كونه وجوده عشرة الاول اخذوا ان من صفة الان ان
 منهم من قال انه جوهر ليس بجسم ولا بحس ان وهو المسمى بالنفس الناطقة ومنهم من قال انه جسم
 واتقوا كونهم جسمان منهم من قال انه عبارة عن هذه البنية المخصوصة المحسوسة اذا عرفت هذا
 فتقول ان ان كان يكون عبارة عن النفس الناطقة او عن هذه الجثة المخصوصة وعلى السور
 لا يقيم قولكم ان المعجزة فعل الله تعالى اما اذا كان عبارة عن النفس فلم لا يكون ان هذا الشخص
 احصى نفسا موكلة من السور والكل منها فلهذا قد علم على الاتيان في شئ لم يفتد عليه غيره وح
 هذا الاضلال لا يكون بقطع ما اراد المعجزة بخلوه الله ولا ان كان عبارة عن هذه البنية فلم لا يكون ان هذا
 ان في ذلك الشخص وقع له مزاج مخصوص استغنى به عن قدره على ما لا يقدر عليه غيره كما ان مزاج المختلط ليس
 وقع على وجه الاستغناء بانه مخصوص به لا بصدقه عن غيره الطريقة الثالثة المذكورة في
اظهار عجيبة الى الامور مدادها الوصل الى ان السور والعهود العشر وتوسل من ان يكون سلكها هذا
 للمعجزة لم تحصل لاجل خصوصية نفسه او بدنه لكن لاجل احوالها في الدنيا في تميزه في الكا والكل
 الذوا الاخرين من القوى الغلابة فلم لا يكون ان هذا وجد هذا المدعى والى الخصية في قول الادراك الفعل
 بحيث يزداد زيادة متعينة الى صفة الاعجاز ومع قيام هذا الاضلال لا يكون العلم بان هذا المعجزة فعل الله تعالى
الطريقة الرابعة المذكورة في اقرؤا بنبوتهم الى الامور
 توسل من ان يكون سلكها ان ليس في ذلك لاجل خاصية شئ من الادوية فلهذا لا يجوز ان يكون هناك تفاوت

عادة فبالحكم فلي لا يحد ان صار حدوث تلك الحوادث استنادا على ما هو مستمر بعد حدوثها
 السال - لعل تكرارها عادة متطاول الى الابد
 بمرور هذا السؤال هو ان عاين
 سلبا ان حدوث هذه الحوادث ما كانت اربعة اعادة تكرارها لا يحد ان صار انما كان تكرارها مستمرا متطاولا
 ووجهه هو ان العاد قد يكون عادته على كل شيء مثل طلوع الشمس وقد يكون على كل شيء كما يستدل
 انتم وقد يكون عادته على كل شيء مثل احوال الصور وقد يكون عادته في كل شيء كقولهم في كل شيء
 المعينة والفكر قد يكون عادته في كل شيء وبشره في كل شيء مثل ذلك البروج فانه لا يتم الا في تلك المدة فكل هذا يكون
 عادة انه يصدر ان تتكرر المعينة في تلك المدة الطويلة مرة واحدة فمن نظر الاشياء ما ذكرنا في الحوادث فظهر اننا
 خلاف العادة اما من دون الوضع المقتضى لذكر علم ان كل واحد منها عادته متطاوله فكذلك انما يحد ان صار هذا النوع
 حدث انما حدث على وقوع عادة متطاوله
 السال لعل ما ذكرنا في حال وقوع هذه الحوادث
 بمرور هذا السؤال يحد ان صار سلبا ان ما ذكرنا في الحوادث لا يحد ان يكون عادة ولا تكرار عاده كقولهم لا يحد
 ان قال ان اياه عال خلقها على لبي في جباله في الجواب فكل انما لا نشق ان يكون نصفين فكل
 ان ثانيا في موضع اخر اذ في النبوة فابتنى من اياه قال انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 نقد نقاله لالندا اراه لعل تعالى الجهد هذا الى الابد
 بمرور هذا السؤال
 هو ان عاين سلبا ان صار على هذه الحوادث لا يحد ان يكون على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 اذ من الجاهل ان تبارك ان هذا الان لا يحد ان يكون على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 طلبه بغيره فكل انما يكون عادته في كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 للسبب ان حتى اذا اصررت المكلف عنهما مع صعوبة كان ثوابه اعظم واما اجله فابتنى من اياه فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 مع انه لا يحد ان يكون في كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 بمرور هذا السؤال هو ان عاين سلبا ان صار على هذه الحوادث لا يحد ان يكون على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 خلق المجرى على الكاذب او عدم دلاله المجرى على الصدق وعلى التقدیر لا يمكنكم الاستدلال بحصول
 المجرى على كونه دليلا على الصدق والناقض لما ذكرنا من الامر من لازم ذلك لان العمل لا يكون الا
 ان يكون موقفا على ما هو اوله كونه واما ما كان على ما ذكرنا من الامر من لازم ذلك لان العمل لا يكون الا
 فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 في قلبه فعلى هذا يكون فعله اياه موقفا على الفعل القيد وفاعل السبب فاعل السبب فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 والعقد وارتفع خلقه اياه وادار خلقه القيد وادار خلقه القيد وادار خلقه القيد وادار خلقه القيد وادار خلقه القيد
 من الامر واما اذا لم يكن موقفا على اياه فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت

هذا المعنى

وصفة لا يكون في المعنى دلالة على انه عال انما خلقه ليجل التقدیر وهو ما ذكرنا من الامر من لازم ذلك لان العمل لا يكون الا
 اصد هذا لان عمل التقدیر جميعا لا يمكن الاستدلال بحصول المجرى على كونه موقفا على الصدق وهو المطلوب
 المقام السال اما وان سلبا ان صار على هذه الحوادث لا يحد ان يكون على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 السال اما وان سلبا ان صار على هذه الحوادث لا يحد ان يكون على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 الكاذب كذب وهو على انه عال على ما ذكرنا من الامر من لازم ذلك لان العمل لا يكون الا
 فكيف توفيقا لمتناع الكذب عليه واصحابه كونه على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 على انه عندكم فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 قالوا ما عولم عليه في بيان ان المجرى على الصدق موقفا على الغالب على ان لا يحد ان يكون على كل شيء بل على كل شيء
 لان هذا هو الذي ظهر في كل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 سول بعدكم عاين ان صار داره وجودا وعدا كونه لا يحد ان يكون على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 يمكن تقياس الغالب على ان هدم سول ما ذكرنا من الامر من لازم ذلك لان العمل لا يكون الا
 فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 غير انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 وحال ما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 باطله لاننا علم بدهم العقل ان من قيدا ان يبيد به ورجليه ثم اتقاه فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 في الهوا والآ لا عذب بكم عند اياه مستقيما وثابها شبهه اياه وامي انهم قالوا انهم
 محال لان موسى علم ان من على قدام شرعه فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 لشكل عنه فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 اياه فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 لان مثل هذا التكليف لا موجب الا بقراره لان الامر لا يحد ان يكون على كل شيء بل على كل شيء بل على كل شيء
 لما ثبتت شرعه في تلك المدة الطويلة ولما ثبتت ان السبب بالكلية ثبتت ان النبوة نبوة باطله
 واعلم ان الجواب عن المقام الاول ما بيناه في باب الصفات الى الابد
 ما ذكرنا من الامر من لازم ذلك لان العمل لا يكون الا
 ثم ذكرنا الاختلالات الدالة على حوازلها كقول المجرى من خلقه قال فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 المذكور كماله فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت
 شي من ذلك ولا الحسنة فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت فكل انما اظهر في ذلك الوقت

موتد

بل كفى منه حقاً شرفاً بعض الامور عند الملوك من قبلهم على البشر وبعض العصور وهو كونه من اذن عن
اجسامية وقد سخر عن العلائق الجسدانية كذا في انهم تفضل على البشر في كثر الشواهد وانما جاز الفل
هو المتعارف لا ينفذ من دليل ان الله ان الملوك من قبلهم مقدس الالهة هذا الوجه طاهر عن
عن شرف وجوابه ان هذا الوجه لا يحسن تفضيلهم على البشر والوجه الذي ذكرتم الا انه يقتضي تفضيل
عليهم ووجه الاقوال ان الله تعالى قد علم انهم سلكوا في النقص والفساد وما كان في العباد والافاض
ملان الشيطان عند قسامة عليهم فمعه والاشغال بالعبودية اذا غلبت هذه امور عبادية مع الشواغل
والخواص وعباد الملوك ليس كعبادة الله تعالى فلو كانت توافي بالعبادة لكانت افضل الاعمال
اجزها ان اشتقها ولا معنى بقوله ان الله افضل والملوك سواك ثواب عبادة اكثر
ان الاغلاك على جمل الامم ان الله تعالى لا يملك الله تعالى
وهو معارض في نفسه وهو ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
فما ان سئل ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
وما استدركه على تفضيل الملوك على البشر قوله تعالى ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
وهذا النوع من الكلام يقتضي تفضيل المذكور تارة على المذكور اذ لا مجال ان يملكه تارة لا يستلزم اللطاف
وخدمته ولا الوزير وجوابه في وجهه الا ان لا يعلم وكون الملوك افضل من الملوك كونه افضل
وكم يعلم ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
الملوك افضل من الملوك لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
ايتم الا ترتيبه فانه كذا استلزم في صور الترتيب كقولهم تفضلوا على الملوك والاولى الكلام
الحق في ادراكه حقيقة في غير الترتيب وجب ان لا يكون جميع الترتيب في الترتيب فاما ما ذكرتم
في المثال فهو من قولكم انكم انما لا تثبت الامثلة مشتركة كقولهم ما اعاني على هذا الامر زيد
ولا غير لقوله تعالى ولا تمدك ولا الفلاد ولا اتمير اليست والحق في الباب ان الله تعالى هذا العالم لا
يستلزم الوزير وخدمته ولا السلطان فخر فخر بعقولنا ان السلطان اعظم من الوزير فعملنا ان الوزير
في ذكر ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
الباقي الا اذا عرفنا ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
اسرارهم قولنا هذا العالم لا يستلزم من الوزير ولا السلطان لا ينفذ ان السلطان اعظم من الوزير
انما في نعم الاشياء وهو العبد والملك لا يعلم والعقل والملك افضل من البشر
والنعم والبشر فان صمد علم قبح مدان لوط علم لان كثر الشواهد على ما علم من البشر
والعبودية

والعبودية اذ هو افضل من العبدية وقام الحق من كثر الشواهد على ما علم من البشر
العبدية من قواها لا يلائم الاستسكان في نفسه فلا يكون المراد بالايدي كذا في انهم تفضل على البشر في كثر الشواهد
يلائم الاستسكان في نفسه لا يلائم الاستسكان في نفسه فلا يكون المراد بالايدي كذا في انهم تفضل على البشر في كثر الشواهد
بسبب هذا القدر والقدر من العبودية فقال ان عيسى لا يستلزم ما ذكرتم عن عبودية ولا الملوك
المعترفون انهم من فوق في قوة البطش والاستسكان على عالم السموات والارضين مع ان حصولهم وعبادتهم
ولا انهم فكلما اعجب ما استدركه القوم ايضاً قوله تعالى وقد علمهم لانه تعالى علمهم على الملوك
انهم كمد الله ووجهه ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
لا يستلزم واعدا ولا يتم الاستدلال الا بالاقول على الرفض كان سلطان اذا اراد ان يقرر على عبيته وجوب
طاعتهم لانه من قول الملوك لا يستلزم من طاعتهم في هذا العالم كذا في انهم تفضل على البشر في كثر الشواهد
المراد ان الملوك ما شاء قوتهم لا يتم دور طاعتهم لانه تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
اشان ان هذه العبودية ليست عند تبة الجهد بل عند تبة الضعيف والمرتبة وهو ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
في صفه البشرى وقد صمدت عن طاعة الله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
وهذا افضل لانه ينفذ لانه تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
علمه شديد لقوله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
كل ذلك من ان الملوك رسل الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
ذلك اذا ارسل سلطان كذا في انهم تفضل على البشر في كثر الشواهد
ان شخص فذا كذا في انهم تفضل على البشر في كثر الشواهد
وهو وجهه الامم عليهم السلام في وقت الرسالة الى الله تعالى
واذا في ارباب مولد الوصف الاول وهو ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
عن الكفر واليه عيسى الا الضعيف والمرتبة وهو ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
ما يتعلق بتبليغ الشرايع والاحكام وانه تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
لا يحد او لا يستلزم ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
تعدوا كذا في انهم تفضل على البشر في كثر الشواهد
بحر علمهم الاقدام على البكاء والضعف والمرتبة وهو ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
اصغى فوجاهر بشرط ان لا يكون منقلاً عن الحقيقة والمرتبة وهو ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك
اما الشهود والنسبان فجاز ان يعلمهم ثم انهم لم ينفذوا عليهم السلام ان الله تعالى لا يعلم لعله تعالى وعلم الاكدم ان الله تعالى علمهم على الملوك

من انما قتناه وهو ما استغفرت به فغفرنا له وادركنا كوابل من انما قتناه والى ما علم انهم
فقدروه فملا بها جملهم بالعقوبة ام لا واما ان الاستغفار انما كان للرفع حيث قصدوا ذلك الفعل المنكرو
وعاينوا له كمثل من كثر الخمر فغفرنا لاجل سببها من ذلك الفعل المنكر فهذا التأويل مطبق عليه لفظ التو
والاحتياج فيه الى اسناد الكذب الى الملازمة وهذا يحتاج الى الشواهد ويلحق به ان يذكر عقوبة اذ ادبنا جعلناك
حليفه والارض ان فرغت رجوت على الرعية الى لا يفتق عنهم اذ قصدوا بالسؤال بلق ببرئناهم الى ما نفع نفس
الخلافة به واما قوله عندنا غير قومه ان يقتدى به كما قاله او لا يجرى على ما نزل من اذكر عبيدا اذ ادبنا
اعلم بالصواب واعلم انك اذا وقفت على ما ذكرنا اجوبة عن الايات المذكورة عرفنا اننا قد وفينا ما وعدناك من
اجواب التفصيل فيما تطلب علينا وملكنا تفسير ما اشار اليه المصنف في قوله انما قالوا بقرانه واما
الايات الواردة في هذا الباب فما من خير مما تركنا الافضل او ان شئت كونه موصية لا محالة فذكر انما وقع قبل النبوة
نفقوا الايات الموصية بعد ما انبشع الانبياء عليهم السلام على تفسيرها من بظاهرها مشيعة بصرف المعصية
عنهم كقوله تعالى وعصر آدم ربه ومنها ما ليس كذلك مثل ما حكى عن ابي يوسف عليه السلام انه قال ان مثل الشيطان
بشبه وعذابه اما النوع الاول والايات فطرق الجواب عنها ان عمل ذلك على ما قبل النبوة
لوقوعها بينها ومن ما ذكرنا من الدلائل الى العمل به وجوب عصمتهم زمان النبوة واما النوع الثاني منها فاجواب
عنها من عمل جميعها على مثل الاول والافضل حتى يحصل التوفيق بين الايات واما العلم
المسألة السادسة ان رسولنا صلى الله عليه وسلم افضل من الانبياء الى الابد
الغاية من الانبياء علم سيرة الاحكام المنقضة بسيد العالمين وافضل الانبياء والمرسلين علم في جملتها
انه صلى الله عليه وسلم افضل واشرف من كل الانبياء عا ما اشار اليه في هذا المسألة وهذا صريح على ذلك بالنظر الى المعقول
اما انظر فهو انه تعالى وصف الانبياء عليهم السلام في سورة الانعام بالاوصاف الحميدة حيث قال وتلك حجتنا
اشهادا برهيم نرفع درجات من نشاء من ربك حكيم عليم وقومنا الى الحق ويعقوب الى قوله
فهداهم اقتده فذكر تعالى هذه الايات ثمانية عشر نبيا فبدأ به عيسى عليه السلام وذكره بالوصاف ستة منها قوله
تعالى وتلك حجتنا اتيينها ابراهيم والامراد حجة التوحيد ومنها انه تعالى خصه بالدرجات العالية وهو قوله نرفع
درجات من نشاء ومنها انه تعالى جعله عزرا في الدنا والافق لانه تعالى جعل الشرائع من الانبياء
وجعلهم منسلي في حال وومنا الى الحق ولذا اطلبه ويعقوب بعده واستحق ان نأتم ملكا معجيدا
عليه السلام استحق بل في قوله لان المقصود بالذلة هنا انبياء بن اسرائيل وهم باسم اولاد اسحق ويعقوب
ولا سيما سبيل ما في قوله وصليبه الانبياء الا افضل الانبياء والمرسلين عليهم السلام واما ما تقدم ذكره ابراهيم
عليه السلام فانه ذكره في قوله والاسما تقطعها حيث اظهر حجة التوحيد على ما جاء في قوله تعالى منه ذلك قبل هذه الايات

بأن من كان من أغنياء التهمة بنو له الأعباد من المخلصين وهذا هو الرتبة بأنه لا خلق له بالمخلص واسم تعالى بأنه من
فالمنازع في هذه المسألة كان عايداً إليه وجب أن يتقبل قوله وإن كان عايداً إليه وجب أن يتقبل قوله
وأعلم أن التهمة من العزم وليس الآلية فليدر علم أنه متى شئت سميت فالحكم على التهمة بالقرآن وهو ضابطاً بيننا
بحسب شئت من غير ذلك فنعني بحكمه علم أنه متى بان مدفعاً من نفسه افتقر إلى الله تعالى وتعالى من التهمة وتعالى من التهمة
أنه إن لم يمان ربه لم يمانكم ولم قد كنت حلفت لولا أن تداركك وعز الآلة الخامة أن يتذكر ما قبل
القصه وعايدوها ووراثتها على المعصية الأولى قوله تعالى واذكر عبدنا داود ذي الأيدى والابدى والقوة والكراد
هنا القوة في التهمة لا في الدنيا والآخرة لا استحق الملوك والكفار بسببها المدح والآية في أنه وصفه بكونه أولاً وبعدها
الذكر الله والآية قوله تعالى إنا سألنا إيماناً مع سبحان العشي والاشروق والغير محسور وكله أو باب
افتكر أنه تعالى سأل في هذه الآيات ليتخذها وسائل إلى القتل والزنا فالجود كانت منه منه والمومن ما كان
يجوز منه في روجه ومنكوجته الرابع قوله وسعدنا ملكه وليس المراد إذا تشدد بالمال والملك والعسكر
لكون ذلك حراماً بل المراد التشديد في الدين الخامس قوله وآتيناها إياكم وفعلنا ما كنا نعلم
اسم جامع لكل ما سبق عليه وعلماً وذلك عديم إضارة عما تنكشف من آثاره في الزرع والمنكوح
حجاب وأما ما بعد القصة فامول أيضاً احداهما قوله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين
الناس بالحق وهذا من أجل الملائكة فلو تولى تمييزاً بين القصة ورفعاً ذكر المعصية لجرى هذا الكلام مجرى
موت من يقول فلان عظيم الذنب فليترك عالماً المرتبة في طاعة الله تعالى فتكلم في الدنيا ويكلم ويكلم
وقد جعل الله خليفة لنفسه وإمرأه بالانبياء بالافتدائه وهذا لا ينفك كلام رب العالمين وثانها
قوله انا جعلناك خليفة في الأرض مرتبة على ذكر تلك القصة وذلك لشيء بأنه إنما وجد هذا الخلاف
سبب تلك القصة بل كانت القصة دالة على المعصية لكان معنى هذا الكلام أن الله تعالى إنما فوض إليه الخلافة
لأنه إنما أقدم على المعصية وذلك لا يقول ما قبله إياك ان داود علم استحق الدين أمهنا وعلما
الحاكمات في قوله وإن كثيراً منكم لا يسميتم بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعلما إلا ما كانت فلو كان
انما على ذلك البغي مع داود علم لكان قد صمكم عما تنهى بعدم الإيمان وراجعاً إلى قوله تعالى
وإن الله عندنا لعزيز وخبير وذلك لإيلاءكم أنفسكم ولا تنكث ثم أعلم أنه قد بينا ما يدين
الاية من جماعة قصدوا وقتلوا غافل فلما رأتم داود على حال البيعة خائف فاضر عموماً حكومتها فاضل
لما وقاموا لاضهان بغي بعضها على بعض الآلة على ذلك ادل من علم على القصة المشهورة فام بعض
العدو عن الظاهر إذا الملك لوقالوا لاضهان بغي بعضها على بعض كان ذلك كذباً واسناد الكذب
الانصاف في كل أسناد إلى الملك كما وأعلم أنه ليس في الآية لفظ يؤهم ما ذهب إليه المحقق الآية الفاطم قوله
إلى النصيب

التي هي من رسلها الا ان في حقها قد اوجبت الكفاية وحسن كفاية بوارقة ولما كانت الخيرية
عقب الصدق من رسله كانت مشتتة قال الله فلم يجتنبني عنه الجمع الخلق الكثير والطعام القليل
ومعجزة اكثر من ان تحصى وفيما ذكرناه كفاية في معرفته كونه افضل الانبياء والمرسلين **المطلب**
المطلب السابعة ان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
تؤمن هذا المطلب هو ان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
يكون على شئ من رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
با علم فوجب القول بان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
فهو ظاهر البطلان لان قبل نزول الرسل ما كان له شئ من رسل الله فلا يكون انما في ذلك زمان
كان على شئ من رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
المنقطع بسبب الشاغلين منهم انفسهم الى انصار الذين خرجوا بالتبليغ والذين يتوابعونهم به ابرار
التي كانت لهم كانوا قاطنين وكانوا في القلبي الى انصار الذين خرجوا بالتبليغ والذين يتوابعونهم به ابرار
على قلوبهم واما ان لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
جميع الشواهد المتقدمة على شئ من رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
الاخرى من ذلك الشواهد فمن ما اذيعنا بان المصطفى عالم بان الفترة ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
المسلم اسما من التوراة بالهجرة حق الى الله **المطلب**
كان بزوجه المظنة او بحسب الشرف والحق الصريح هو انه كان بحسب الشرف عالم وان العلم في هذا
الباب مستقيم في مقامه اثبات الجواز العقلي في ذلك الوقت فلهذا اوردنا في الجواز العقلي
وان كان ترتيب الكتاب بخلافه ثم يبين ان وقوع ثانيا امت المقام الاول وهو اثبات الجواز العقلي
فقول انما انما في الشريعة ان هذا لا يمكنه وانما قادر على جميع الممكنات وذلك من غير حصول
الحركة في هذا الجواز الشريعة غير متعينة في هذا الى بيان مقدمته الا انما في بيان ان الحركة الباطنة في هذا
الحركة في الشريعة يمكنه مقول الله تعالى فكم ما ذكر من الوجوه الثلاثة هنا اما الاول فنقول هو انه كان في
في الوقت صفة الشئ الثقيل الى الجوزة المذكورة في سورة الزمر الا انما في بيان ان الحركة الباطنة في هذا
لو كان صفة المصطفى علم الى انما في بيان ان الحركة الباطنة في هذا الى انما في بيان ان الحركة الباطنة في هذا
فان قلت نحن لا نقول ان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
علم حتى يظن انه في المكاشفات بعض ما كان متجليا في دفع جبريل فليكن هذا قول الحكماء المتكلمين
فانهم يقولون ان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**

مطلب السابعة

مطلب السابعة

مطلب السابعة

مطلب السابعة

المطلب السابعة ان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
وتؤمن هذا المطلب هو ان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
يكون على شئ من رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
با علم فوجب القول بان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
فهو ظاهر البطلان لان قبل نزول الرسل ما كان له شئ من رسل الله فلا يكون انما في ذلك زمان
كان على شئ من رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
المنقطع بسبب الشاغلين منهم انفسهم الى انصار الذين خرجوا بالتبليغ والذين يتوابعونهم به ابرار
التي كانت لهم كانوا قاطنين وكانوا في القلبي الى انصار الذين خرجوا بالتبليغ والذين يتوابعونهم به ابرار
على قلوبهم واما ان لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
جميع الشواهد المتقدمة على شئ من رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
الاخرى من ذلك الشواهد فمن ما اذيعنا بان المصطفى عالم بان الفترة ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
المسلم اسما من التوراة بالهجرة حق الى الله **المطلب**
كان بزوجه المظنة او بحسب الشرف والحق الصريح هو انه كان بحسب الشرف عالم وان العلم في هذا
الباب مستقيم في مقامه اثبات الجواز العقلي في ذلك الوقت فلهذا اوردنا في الجواز العقلي
وان كان ترتيب الكتاب بخلافه ثم يبين ان وقوع ثانيا امت المقام الاول وهو اثبات الجواز العقلي
فقول انما انما في الشريعة ان هذا لا يمكنه وانما قادر على جميع الممكنات وذلك من غير حصول
الحركة في هذا الجواز الشريعة غير متعينة في هذا الى بيان مقدمته الا انما في بيان ان الحركة الباطنة في هذا
الحركة في الشريعة يمكنه مقول الله تعالى فكم ما ذكر من الوجوه الثلاثة هنا اما الاول فنقول هو انه كان في
في الوقت صفة الشئ الثقيل الى الجوزة المذكورة في سورة الزمر الا انما في بيان ان الحركة الباطنة في هذا
لو كان صفة المصطفى علم الى انما في بيان ان الحركة الباطنة في هذا الى انما في بيان ان الحركة الباطنة في هذا
فان قلت نحن لا نقول ان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**
علم حتى يظن انه في المكاشفات بعض ما كان متجليا في دفع جبريل فليكن هذا قول الحكماء المتكلمين
فانهم يقولون ان من لم يزل يلهي قلبه بغير رسل الله ما كان على شئ من رسل الله الا انما **الشرع**

مطلب السابعة

مطلب السابعة

مطلب السابعة

مطلب السابعة

البدن ملا بدو در محدث نفس معلوم به نفس الهي على سبيل التناهي لنفس معلوم **المتن** **الشرح**
بدن در حد و محال جدا عنه التوريد لما في التناهي **المتن** **الشرح** **المتن** **الشرح**
هذا هو الاصل في علم دليله وقوله مداه طره من ذلك ما هو قف ذلك عليه فلو انشأ جودا في نفس ساطعة
وهو يتبين ان دليلكم في انفس من على في التناهي فلو انشأ في نفس ساطعة جودا في نفس
لنفس المدعى من ذلك فلو انشأ في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ان عال معلوم انفس انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
كل نفس في شخصها وعلى هذا لا يمكن ان يكون البدن اصاح بالنفس صاح بالنفس في فاد احدث الزواج
اصاح بالنفس ساطعة لم يصح لتدبير الاله الملك النفس عينها فيند في الحال انك في قوله **المتن**
الا فلو انشأ في النفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ان يقال ان قولهم انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
المفارقة لما لم يرد الشرط لاجم فقد المشرط **المتن** **الشرح** **المتن** **الشرح**
الاسرار الى الله **الشرح** **المتن** **الشرح** **المتن** **الشرح**
انفس لا يبق عند الموت لانها حادثة فلو انشأ في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
فانفس لا يبق عند الموت لانها حادثة فلو انشأ في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
عند الموت فلو انشأ في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
معذبة وابقا في النفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
الاناطة كلها ببق وهذا على ما في التناهي **المتن** **الشرح** **المتن** **الشرح**
وجود النفس وبقائها عند الموت لكنهم منعوا جودا في النفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
امر الحشر والنشر ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ما حقيقه في المظلمة المظلمة والمظلمة المظلمة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ما حقيقه جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وهذا من مذهب التناهي ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
العلم والى النفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
الا ان الوقت ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
به الاصل الى الاصل في هذا العالم بل في الدار الآخرة والتناهي ساطعة جودا في نفس ساطعة
هذه

انفس ساطعة

فقط انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
هذه الدار وسكون الدار الآخرة وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
يشترط في هذا الدار الآخرة وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ايها التناهي والتناهي ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
كأن ادعوا في هذا العالم انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
هذه الدار والآخرة وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
قابل للعلم لكانت تلك العالمية مقفلة ال علم في ذلك الدار والآخرة وانفس ساطعة
كل واحد من انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
لش ما يكون مقفلة في المعلوم في تلك العالمية نفس وجودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وجودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
كأن ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
لأنها في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
الرافعة لما في تلك العالمية لكونها في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ومع ذلك فلا يغفل عن انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ما في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
الا انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
فانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
بعضها جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
كان انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
آية خلق خلق وهذا من مذهب التناهي ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
النباتية جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ثم لما دأبنا في اجتماع الانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وتنفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
جمهور الامم والحق انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة

فقط انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
هذه الدار وسكون الدار الآخرة وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
يشترط في هذا الدار الآخرة وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ايها التناهي والتناهي ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
كأن ادعوا في هذا العالم انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
هذه الدار والآخرة وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
قابل للعلم لكانت تلك العالمية مقفلة ال علم في ذلك الدار والآخرة وانفس ساطعة
كل واحد من انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
لش ما يكون مقفلة في المعلوم في تلك العالمية نفس وجودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وجودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
كأن ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
لأنها في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
الرافعة لما في تلك العالمية لكونها في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ومع ذلك فلا يغفل عن انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ما في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
الا انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
فانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
بعضها جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
كان انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
آية خلق خلق وهذا من مذهب التناهي ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
النباتية جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
ثم لما دأبنا في اجتماع الانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وانفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
وتنفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
جمهور الامم والحق انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة
انفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة جودا في نفس ساطعة

انفس ساطعة

وجوب الصلاة على ما قاله بعض السلفيين
ان المناسبات اذ كان
في الصلاة على ما قاله بعض السلفيين

يكون تقصيره فيه للما واما القول الثاني وهو القول المذكور في المسئلة الحادية
عشر وهو ان العذاب يختص بالكافر فقد احيى المرجعية على صحة ما يات
عنه من قوله تعالى في الجنائز اليوم والسوء على الكافر من ذلك على اختصاص
الجنائز بالكافرين ثم ان كل من دخل النار فقد حصل له الجنائز لقوله تعالى
ربنا انك من تدخل النار فقد اخذت به فلما لم يحصل الجنائز لا للكفار وجب ان
لا يحصل دخول النار لا لهم ومنها قوله تعالى انا قد اوحى اليك ان العذاب
على من كذب وتولى ذلك لانه على ان ما هذه العذاب محتصة ما كاذبين
موجب على ان لا يحصل فرد من افراد هذه الجماعة لا حدسوك الكافرين ومنها
قوله تعالى كلما التقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير
فكذبنا وقتلنا ما نزل الله من شيء الا هم اخبر بان كل فوج يدخلون النار فانه
يقولون قد جاءنا نذير ولكن كذبناه وهذا يقتضي ان كل من دخل النار كان مكذبا
ابناء الله فينبوهم ان من لم يكن كذلك لم يدخل النار ومنها قوله تعالى فاذرهم
ثأرا نكطي ليصلبها الى الشجر كذب وتولى واما القول الثالث وهو الذي ذكر
في المسئلة الثانية عشر وهو قوله من سئل المؤمن بعذاب اذا كان فاسقا وقد
عرفت لسلفنا ثلثين هذا القول على طائفتين احداهما قالوا ان الله قد عفو
عن بعض الذنوب والنيب من ظلم النار من المؤمنين فلا بد ان يخرجهم منها وهو
قول اهل السنة الطائفة الثانية الذين قالوا عذاب النار من اهل السنة ايان
هو بدو هذا من جهة المعزلة وقد اصبحت اصحابنا على صحة مذهبه بالوجه المذكور في الكتاب
امس الاول وهو قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن
يشاء الا من اتى الله بقلب سليم قال لمن يشاء لا يكون متعادلا صاحب الكبر بعد التوبة
ولا صاحب الصغرة فوجب جله على صاحب الكبر قبل التوبة لانه لا يكون له على الكبر بعد
التوبة ولا على الصغرة بل هو جميع امس الاول فلو لم يفرق بين التوبة من الذنوب
لا يغفر تنفك لانا اتفقنا على انه يغفر استحقاقا بانه اذا تاب عن الذنوب وامر بانه
يعفو له وادان كان قوله ان الله لا يغفر ان يشرك به معناه انه تعالى لا يغفر له تنفك بل هو
توسر ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء الى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء تنفك من توارد الثمن
والاثبات على من لا ينزل انه اذا قتل بغير الانتقام لا يغفر له ما دون العشرة لمن

سكنها

كان السلام مجتبا اما لو قال لا تنقض الامايه ولكنه تنقض العيش كان منتظما ولما كان الغفران
لصاحب الصغرة وصاحب الكبر بعد التوبة واجبا عند التوبة لا بغير التوبة عليه فغيرها صاحب
الكبر قبل التوبة واما ما سألنا عنه فقال علق الغفران على المشي والجلوس على المشي
بما ذكرنا من فلا يحسن كلف المراد صاحب الصغرة وصاحب الكبر بعد التوبة لان غفرانها واجب عند
تقصر ان يكون المراد غفران صاحب الكبر قبل التوبة وهو المطلوب واعلم ان كل واحد من الوصلين
المذكورين ذكرنا ما عاين سبيل الالتزام عليهم فان عندهم يجب غفران صاحب الصغرة وصاحب الكبر
بعد التوبة اما اذا قلت قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء عام فيما عد الشكر فانه منسوخ
فيه الصغرة والكبر قبل التوبة ولا حاجة بنا الى الالتزام وكحل من المطلوب

اسان قوله تعالى ما عاين في التوبة اسرنا كما انهم الام
صحة في الباب الاول ان يقول هذه الام لا يمكن لاجل اوجهها الظاهر والآخر انقلع
يكون كل الذنوب مغفرة وانهم لا يقولون به ولانه لو كان المراد الام غفران الذنوب جميعا
لما امر بعد هذه الام بالتوبة لكنه قد امر بعد هذه الام بالتوبة فدل على ان الامام قد ابدى
وامر اسرنا من غفران الذنوب كلها مغفرة من كل الجوانب والبرهان هو منسوخ
في غفران التوبة وذلك لان صيغة يغفر بمعنى المضارع وعندنا ان الله عز وجل وانما قال لا اله الا الله
والله اعلم بمرسول الله وحمل هذا التقدير فصاحب الكبر مغفرة قطعا عن ايمان ان عندنا التوبة
واجبه وخوف العقاب قائم اما لا ينقطع بالالتفات اليه بل يقول لعل الله يعفو

السايب قوله تعالى وان ربي له ذو جود للناس على ظلمهم الى الله
السايب على صحة مذهبه ويؤيد قوله تعالى على ظلمهم تنقض حصول الغفران طال ما شئ
ان يعلم ان اذا قيل استغفرت الله فانه يدرك على ان الله لا يغفر له ما كان عليه من الذنوب
ما لم يكن تابا تنقض حصول الغفران لغير التوبة على الامام
وهو ليس هو نفس من تائبه بل هو طاعته الى الله
ويزعم ان تنقض هذه الام لا يغفر ان يشرك به معناه انه تعالى لا يغفر له تنفك بل هو
التقدير بل هو حصول المطالب انما قلت ان احد هذه الامم قد ذكر في الغفران قبل صلوة
المعصية منه كان من اهل الشراب اما عندنا فيكم التوبة واما عندكم فيكم الاستحقاق ثم
اذا صعد منه المعصية فاما حال لا يغفر له ان استحق بعد المعصية عقابا لولا استحقاق
ما في استحقاق وجب له لا عاقبة وهو احد الامم وان استحق العقاب وهو من اهل الشراب

لونه

التي بعد محالها في حق الامام لا يعارض الحق الاسوي في عصر كنهه اخلاف المسلمين
بعد نبوتهم صلى الله عليه وسلم في اشياء خلق بعضهم بعضا وتبوا بعضهم بعضا فصاروا فرقاً متباينين
الا ان الاسلام بجميعهم وجميعهم قدامه هبة عليه السلام كما سبق في الاصح وكثيرا من الخلفين
وقد اصح المصنف رحمه الله على عدم جواز تكفيرهم بالنقض والمقصود اما النص
هو الخبر المذكور في الكتاب وهو صريح في الباب وما ذكره من الحقور فهو من
قول المسايير الذي اختلف اهل القبا فيها مثل ان الله تعالى عالم بذاته او بالعلم وانه مخير
ام لا وانه موافق ام لا وانه خبير لا فاعل نفسه ام لا لا يكونا ان يكون معرفة الحق في ملك
المساير شرعا في وجه الدين لا في الاول بالمراد لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على المصطفى
صلوات الله عليه ان يتكلم به في هذا الموضع ويحتمل كلفه اعتمادهم فيها فالله تعالى عليهم بلفظ
الا شأنا بل اجبوا في حديثهم هذه المسألة في زمانه صلى الله عليه وسلم في زمان الصحابة والتابعين
علمنا ان لا يتصور صحة الاسلام على ما هو في هذه الاصول وادراك ذلك كلفه كمال الخلق في المسايير قاصدا
في حقهم الاسلام وذلك يقتضي الامتناع من تكفير مخالفو الحق في اهل الملوك عارضا لا في اصلهم
على ان الله تعالى كان يتكلم في معرفة الحق في هذه المسألة لا نعلم بالضرورة انهم كانوا يتكلمون في معرفة ما في كتاب
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم انما يشهدون في عاقل هذه المسألة لتكفيرهم عندهم بها في وجه
مذهبهم سلم ان الله تعالى كان يتكلم في مثل ذلك لكن هذا لا يدل على عدم توقف صحة الدين
عليه الا في ان كان يتكلم في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
ودلالة الحق على الصلح في الاسلام لا يوجب الا بالمراد لا في الاصول والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
بالضرورة ان الله تعالى كان يتكلم في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
لكنه معرفة هذا المسألة شرعا في صحا الايمان والوجه ان الحكم بالسلام انما بعد ان يرشد الحق في هذه
المسألة وعرايا من ان الفرق بين الامم ظاهر وهو ان الله تعالى لا يوجب جليته في كل واحد من هذه
بنائا والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
الاجبة والضرورة ان نسبة الماء والواو في الشمس الحرام جاز في ذلك الغنقود على السوتة فانه مضطرب
الاعمال بان تحيد في علمه في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
على الصلح في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
تاليا عما توهم معارضها وامر بالمساير لاضلوا اهل القبا فيها في استغناء عن التوضيح في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
لكن لا صور فلو كان في موفيق شرعا في الاسلام لا يرشد المعطى في اسم اليها ولا يبرئ اليها وذلك

على عدم الاشتغال واعلم ان من اصحاب النسخ كقولهم ان الله تعالى لا يوجب جليته في كل واحد من هذه
بنائا والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
بنائا والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
الاجبة والضرورة ان نسبة الماء والواو في الشمس الحرام جاز في ذلك الغنقود على السوتة فانه مضطرب
الاعمال بان تحيد في علمه في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
على الصلح في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
تاليا عما توهم معارضها وامر بالمساير لاضلوا اهل القبا فيها في استغناء عن التوضيح في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال في بيان كونه عالم بالكلية والاعمال
لكن لا صور فلو كان في موفيق شرعا في الاسلام لا يرشد المعطى في اسم اليها ولا يبرئ اليها وذلك

115. 2

لا اذ ذكركم مثل هذا النص في
الذي انتم اوليكم
والله اعلم بالصواب

فعل الكفر لم يفتهم انفس على وعلى الغيرة لا يجوز ان تقاس بهم المراد من الالوية ضرورة انه لا يليق بالحق والكمال
 قوس تعان فان تطيعوا بونكم الله اجرا حيا الاله ولما بطلت هذه الامم لم يبق هذا الا التمسك بشئ وهو ان يكون
 المراد من الدعاء المذكور في الالوية احد الخلف الشك من ابكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ثم انه تعالى اوجب طاعتهم بقوله
 فان تطيعوا بونكم الله اجرا حيا الاله فيكون الاله دالة على وجوب طاعته بكونه الله تعالى ووجهه هو لا اله الا الله
 وعلى تقدير ان يكون بونكم الله اجرا حيا الاله لا يخلو ان يكون بونكم الله اجرا حيا الاله لا يخلو ان يكون بونكم الله اجرا حيا الاله
المسألة اجماع ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 استغفار الله بغير من قبلهم ولا يمكن لهم دينهم الاله ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى
 الحق بعد ان يكون عليه اسم هو الصدوق بوجهه من نعمه ومنه ان يقال المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم
 في الارض ان يكون مع الصلابة او مع عدمها لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 في زمان المصطفى عليه السلام فتبين ان يكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 فيتناول الله ما فوقه ثم يقول المراد من هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 واستدرك ان ذلك لا يخلو فيكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 بالافتقار الى التكليف ولا يمكن ان يكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 تكليفه على ما في قوله تعالى لا اله الا الله لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 اخوف والحق في وجهه لا يكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 فيكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 على الكون فكيف يلتزم مع هذا الوجه لا يخلو ان يكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 وسيجيبه الاتي الذي هو قوله تعالى لا اله الا الله لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 والشاهد ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 والالتفات الى كونه الاله هو افضل الخلق لقوله تعالى لا اله الا الله لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 وجب ان يكون انفس الخلق موصولة بكون الاله لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 المراد منه الصدوق الاكبر لان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 فتبين ان يكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 لانه الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 نعمة الهداية والارشاد والهدى الى الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 اسعة

النعمة التي تجوز فعلها من هذه الالوية لا تصلح لعل. واذا كان المراد منها ان كان افضل الخلق فثبت ان ذلك لا فضل من الله اما الصدوق
 او علي بن ابي طالب فانهم لم يبقوا على ان يكونوا افضل الخلق فثبت ان ذلك لا فضل من الله اما الصدوق او علي بن ابي طالب
 في الحاشية والاشهاد ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 زال عنه البرص وقتل شقاه باخلاؤه لا تعالى بين بقا ذلك امره فثبت ان ذلك لا فضل من الله اما الصدوق او علي بن ابي طالب
 الكون والحق ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 امامته واعلم انه ذكر العاطل ابو بكر الباقلا في بعض كتب من المفسرين وهو على ان هذه الآية وردت في حق الصدوق علي بن ابي طالب
 ان قوله تعالى انما نطقكم لوجه الله لا يزيد منكم ذكرا ولا شكرا انا غاف وبنينا نواحيها على ما نزلنا من حق على من لم يبق في الدنيا
 الايمان على ان كل واحد منهما انما فعل ما فعله الله لا ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 وامر الله الصدوق ابو بكر رضي الله عنه فانما فعل ما فعله الله لا ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 عقيب اربعين سنة في ثوابه فكان مقام الصدوق اعل والكر من مقام علي بن ابي طالب وما استند به على اثبات خلافة من كان
 لو كان خلافة باطل لما كان مدعى خلافة الله وان مدعى خلافة الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 وهو كان من تابع تحت الشجرة بالاتفاق فوجب ان يكون من رضي الله عنه وتقدمه تعالى واثبت بكونه الامام من المؤمنين
 والاشهاد والنداء بنوعهم الاله ولا شك ان ذلك ان يثبت في **المسألة** كما في الاخبار فكيف لا يثبت في هذا الباب
 لما فرغ من اقامة الدلالة على صحة امامته مرشدا بكتبه في اقامة الدلالة على ذلك وحديث السنن وهو من هو الصدوق
 قوله صلوات الله عليه وآله بالبزني وبعد اليك من التمسك به من الله صلوات الله عليه وآله بالبزني وبعد اليك من التمسك به من الله صلوات الله عليه وآله بالبزني
 صحة الاستقارة قولا قاعدا فيقال قد وافي كل شئ في الامر الغلال والاشهاد على استناد فثبت ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 درجته وجوبه لا يخلو ان يكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 جواز وعلى تقدير ان يكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 في اثبات هذا المطلوب وجب ان يكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 والتعليق وصفه وبعده فيكون المراد من الدعاء المذكور في الالوية بالاسم لا يكون المراد منه على الصلابة لان هذا الكتاب خطاب لشئ لا لغيره
 فان قيل قد ورد في الخبرين من باب الاجماع ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 وانما قوله صلوات الله عليه وآله بالبزني وبعد اليك من التمسك به من الله صلوات الله عليه وآله بالبزني وبعد اليك من التمسك به من الله صلوات الله عليه وآله بالبزني
 لما كان في كتابه من الاخبار من باب الاجماع ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 وصحة الكتاب في الاخبار من باب الاجماع ومن وجهه ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ابو بكر رضي الله عنه ومن وجهه ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى
 واما ان يكون لغيره من الاخبار من باب الاجماع ان الله تعالى قد افاض على عباده من نعمه ما لا يحصى ولا يمكن ان يحصى ولا يمكن ان يحصى

الشرح. ولحقهم العقاب فيه بالدف المردون عن المصلين صلوات الله عليهم

فلم يشكر عند نقايه فلم يحزن ويا رب قد صبر عند بلايه فلم يحزن

وایران علی الحاکم فلم یبق قسطنطنیه وایران علی الحاکم فلم یبق قسطنطنیه

مدرسا کدو را به ریح و اغول و زین و اشغن من مصفا اندک را کله شترند

ثم انشد محمد بن ابي الحسن توفيقه عن نسبه الاصل الى المصنف قبل ان يرويه يوم فحق السيف

یوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ثمان و ستين و ستماية طه و لقبه غوث سليمان

بر داد و ایمل المقتب بعد از توفیق. رقم اندر من دعا لکاتبه باخیر. و کتب المصنف فی

[illegible]

اگرچه بجای شکایت و توبیخ از آنها است که شکر صفت ختم با یکدیگر در دستهای ایشان و پیشتر

و انکه نه قدا کثیرا عا اتامه و املوق عا محمد فیه الوری

وعلى الله وارضاه

فول هذا الكتاب
مكتبة الامام محمد باقر

77v

Süleymanîye U. Lütfaneci
Kimlik Fatih
Yeni
Eski 3092